مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

أوراق سياسية
(44)

أحمد الصبَّاغ

التجربة الحزبية الجزائرية

من الاستقلال إلى الإطاحة ببوتفليقة

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

الفهرس

تقديم 4
أولاً: بداية التجربة الحزبية والتعددية السياسية بالجزائر 5
ثانياً: أهم الأحزاب الجزائرية 12
جبهة التحرير الوطني 12
التجمع الوطني الديمقراطي 20
حركة مجتمع السلم (حمس) 22
حزب طلائع الحريات 33
جبهة الإنقاذ الإسلامية 35
الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء 43
حزب العمال 47
جبهة القوى الاشتراكية 49
التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية 52
الحزب الديمقراطي الاجتماعي 54
ثالثاً: خلاصة وتوصيات 56
مصادر الدراسة ومراجعها 58

تقديم

قبل الربيع العربي، والانتفاضة الشعبية الجزائرية الأخيرة، لم تختلف تجربة الممارسة الحزبية في الجزائر عن مثيلاتها في الدول العربية التي شهدت وجوداً لأنظمة حزبية محدودة وغير متطورة، كما أنَّها نشأت مُقيّدة وتطورت على مراحل عدة، بدأت باحتكار جبهة التحرير الوطني تمثيل الجزائريين خلال الثورة، واشتراطها على الأحزاب الأخرى الانضمام إليها كأفراد، واستمر الوضع بعد الاستقلال مع تبني نظام الحزب الواحد الذي هيمن على السلطة بالجزائر واعتبار الأحزاب الأخرى خارجة عن القانون، وبعد ثلاثة عقود بادر النظام السياسي الحاكم ذاته بإتاحة وجود تعددية حزبية في المشهد السياسي، على إثر ضغوط اجتماعية كبيرة، لكن التعددية هذه كانت محكومة بنفس مفاصل النظام الذي أُسس منذ رحيل الفرنسيين عن الجزائر، وقد سرى هذا كتوجه عام وبشكل كامل على النظام السياسي الجزائري.

في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، وتحت ضغط الحراك السياسي والاجتماعي الذي سبق ذكره، خاضت الجزائر تجربة مغايرة تماماً عما كان عليه الوضع السياسي بعد سنوات من الاستقلال، حينما فازت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في الانتخابات البرلمانية، ولكن نتيجة الانتخابات أُلغيت، واندلعت بعدها حرب أهلية قضى فيها مئات الآلاف، لتدخل الجزائر بعدها في نفق متجمد من العمل السياسي نتيجة العنف الذي واجهته، وعززته السلطة السياسية المدعومة من المؤسسة العسكرية، وكذلك التدخلات الخارجية، بالخصوص من الحكومة الفرنسية. وأعادت السلطة السياسية خلالها النظر في قانون الأحزاب الأول الذي صدر عام 1989، وأصدرت بدلاً منه، في عامي 1996 و1997، قانوناً جديداً قيد تماماً حرية ممارسة العمل السياسي، وحتى عمل الجمعيات التي لا تحمل طابعاً سياسياً.

استمر المجال السياسي في الجزائر قبل ثورات الربيع العربي في وضع مقيد جامد، لكنه غير مقفل تماماً؛ سلطة سياسية حاكمة تدير الأمور بشكل كامل، وأحزاب معارضة أغلبها تدور في ظل النظام، ورئيس يُبايَع المرة تلو الأخرى بحجة استقرار الدولة ودعم مسيرة التنمية، والرغبة في عدم الرجوع لمأساة (العشرية السوداء) والحرب الأهلية التي

عاشتها الجزائر طيلة سنوات التسعينيات .

لكن بعد الربيع العربي ، ومع رغبة السلطة السياسية الجزائرية في منع تكرار ما شهدته بعض الدول العربية بعد 2011 ، عُدِّل قانون الأحزاب الذي أُصدِر في منتصف التسعينيات لترسيخ وضع سياسي أكثر مرونة قليلاً ، لكن الشارع والمعارضة لم يكتفيا بما قدمه نظام بوتفليقة ، خصوصاً مع إصرار الأخير على التمسك برئاسة الدولة عدة دورات متتاليّة ، رغم مرضه وعجزه ، وهو ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية الجزائرية التي كان من أهم نتائجها الإطاحة بالرجل المريض ، ومن ثم دخول الجزائر مرحلة جديدة قد تشهد تحولات كبيرة في العمل السياسي .

هذه الدراسة تطرح تقييماً وتحليلاً لخارطة العمل الحزبي في الجزائر ، منذ الاستقلال وحتى الثورة الأخيرة ، تناقش المحددات التي قامت عليها العملية السياسية منذ الاستقلال عن فرنسا ، كما تبحث التعديلات الدستورية المختلفة التي أسست للوضع الحزبي في الجزائر ، وأهم الأحزاب السياسية الجزائرية ، ورؤيتها وبرامجها السياسية ، وقياديِّيها الذين كانوا في إطلالة المشهد السياسي قبل المجريات التي فرضتها الثورة الأخيرة .

أولاً: بداية التجربة الحزبية والتعددية السياسية بالجزائر

بعد استقلال الجزائر مباشرة كان من ضمن الموضوعات المهمة التي عرفت نقاشات دستورية حادة (التعددية الحزبية) ، وانقسمت القوى السياسية بين من يؤيد وجود تعددية حزبية منظمة بتشريعات دستورية ، وبين من يرى أن الظاهرة الحزبية تسهم في تفتيت الدولة الجديدة؛ وهو الطرح الذي تعزز دستورياً بالمادة 23 من دستور عام 1963 ، التي نصَّت على أن «حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد ، يُحدد سياسة الأمة ويوصي بعمل الدولة ، وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر»[1] ، والمادة الأولى من المرسوم رقم 63-297 المؤرخ في 14 أغسطس/آب 1963 التي نصَّت على أنه «ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو

[1] بوعلام حمو ، الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي (الجزائر والمغرب نموذجاً) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، وهران (الجزائر) ، العام الدراسي 2014-2015 ، ص 58 .

تجمع ذي طابع سياسي» أو حزب أو تنظيم يمكنه أن ينافس حزب جبهة التحرير الوطني، مغلقاً بذلك العملية السياسية أمام المنافسة السياسية والتعددية الحزبية وحرية الرأي، مبرراً ذلك بارتباط التعددية الحزبية بمفاهيم مثل تفتيت الأمة، وأن «الحزب الشرعي هو حزب جبهة التحرير الوطني الذي تنبثق شرعيته من دوره الحاسم في استقلال البلاد»[2].

خطت السلطة السياسية، من خلال هذه المنظومة القانونية في البلاد، خطوة استباقية لغلق المجال السياسي أمام المنافسة والتعددية السياسية، وعدم ترك الحرية أمام كثير من التيارات السياسية، التي كان لها الفضل في تشكيل الجبهة قبل الاستقلال، للرجوع إلى مزاولة نشاطها السياسي والتنظيمي السابق، فقد هيمنت الأحادية القطبية لا على النشاط السياسي الحزبي فقط، بل على هياكل الدولة ومؤسساتها السياسية أيضاً[3]، ثم مع تراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية اندلعت انتفاضة شعبية في 5 أكتوبر/تشرين الأول من عام 1988، شهدت حالة من التظاهرات غير المسبوقة في الشارع، وهو ما دفع النظام السياسي إلى التفكير بجدية في أخذ خطوة (جزئية) للإصلاح السياسي، والتي كانت بالدرجة الأولى إصلاحات سياسية أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطاب الأمة يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول 1988، حين صرح قائلاً: «أنا متيقن من أنه حان الوقت لإدخال الإصلاحات السياسية في الميدان السياسي»، وبالفعل أعلن بن جديد عن إصلاحات تتم على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى إجراء تعديلات على دستور 1976، ثم المرحلة الثانية تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التنظيمية والهيكلية على حزب جبهة التحرير الوطني، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بإقرار استفتاء شعبي يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني من نفس السنة على التعديلات التي سوف تدخل على دستور 1976 والميثاق الوطني[4].

في الخامس من يوليو/تموز من عام 1989 صدرَ قانون رقم 90/ 11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، وهو قانون صدر بناءً على المادة 40 من دستور 1989، والذي حاولت فيه الحكومة والنظام الجزائري إقرار فكرة التعددية السياسية، وهو أول

2 محمد طاهر بن سعدة، النظام السياسي الجزائري، دار إنال، الجزائر، (د. ط)، 1992، ص 42.
3 المصدر السابق، ص 58.
4 بوعلام حمو، الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي (الجزائر والمغرب نموذجاً)، مصدر سابق، ص 65.

قانون نظم فكرة الأحزاب السياسية، أو كما كان يعرف في ذلك الوقت بالجمعيات ذات الطابع السياسي، إلا أن هذا القانون لم يضع تعريفاً للجمعيات ذات الطابع السياسي؛ إذ اكتفى في المادة (2) منه بذكر دور الجمعيات ذات الطابع السياسي، وحصر هذا الدور في المشاركة السياسية، وحشد المواطنين على هذا الأمر، ذلك أن السلطة في الجزائر لم تكن تعترف بعد للجمعيات ذات الطابع السياسي بأحد أهم الأدوار التي تمارسها الأحزاب السياسية وهو الوصول إلى السلطة، وما ذلك إلا وسيلة من أجل تهرب السلطة من فتح المجال لحرية النشاط الحزبي[5].

وقد رأى كثير من المحللين أن استخدام مصطلح (الجمعيات) بدلاً من مفردة (حزب) استهدف ثلاثة أمور، هي:

1- تضييق مجال ونفوذ العمل السياسي الحزبي المعارض، وحصر دور الأحزاب طوال الوقت تحت لافتة المعارضة لا الوصول إلى السلطة، أو بحد أدنى المشاركة الفعّالة المؤثرة.

2- استبعاد قيام أحزاب بعينها.

3- افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة يمكنها أن تخوض بشكل حقيقي غمار العملية السياسية.

لكن التداخل بين صورة حزب جبهة التحرير الوطني وصورة الدولة كان عاملاً سلبياً وعائقاً كبيراً لكثير من إصلاحات الرئيس الشاذلي بن جديد، وهو ما دفع به إلى العمل على الحيلولة بينهما، خاصة أن هذه الصورة ترسخت في مخيال الرأي العام الجزائري منذ الاستقلال[6]. وكخطوة عملية منه عدَّل الرئيس المادة (5) من دستور عام 1976، الذي جعل السلطة التنفيذية لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث مسؤولة أمام البرلمان -شكليّاً على الأقل- وبذلك استطاع الرئيس الشاذلي بن جديد نقل كل الصراعات الأيديولوجية

5 موساوي إبراهيم، وأونان عاشور، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 13-12.

6 بوعلام حمو، الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي (الجزائر والمغرب نموذجاً)، مصدر سابق، ص 65.

وصراعات الأجنحة الداخلية بالحزب الضيقة إلى صراعات مؤسساتية[7].

تضاعفت وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الضغط الداخلي المتزايد للنسق الاجتماعي العام، ونتيجة للضغوط الدولية المتسارعة، وهو ما جعل دستور 1989 يحمل كثيراً من الدلالات السياسية والدستورية الدالة على صعوبة الانتقال وحجم المعارضة لما يطرحه من انفتاح سياسي واقتصادي، أما على المستوى الداخلي فقد أكدت نتائج أول انتخابات محلية تعددية في الجزائر رغبة المجتمع، بقواه السياسية والاجتماعية، في الانفتاح والبحث عن بدائل سياسية جديدة، بحيث حُسِمت نتائج الانتخابات المحلية بنسبة 54.2% لمصلحة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مقابل 28% لحزب جبهة التحرير الوطني، كما أكدت نتائج الانتخابات البرلمانية قوة ورغبة القوى في المجال العام في البحث عن بديل ولو مؤقت عن حزب جبهة التحرير الوطني، والتي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرة أخرى على الأغلبية البرلمانية بنسبة 188 مقعداً[8].

أبرزت التعددية السياسية التي بدأت عقب انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 1988 أزمة الهوية التي واجهها المجتمع الجزائري نظراً إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلاً ومحققاً لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية. وقد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية. وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلاً عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر، ليؤطر فعله ويصعد من نشاطه الذي كان سبباً في انهيار شرعية النخب والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعداً آخر تبعاً لارتباطها بأزمة الشرعية[9].

لكن ما حصده الإسلاميون في أول انتخابات جرت بعد إطلاق التعددية انقلب عليه

7 المادة الخامسة من دستور عام 1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، انظر أيضاً: غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص 94-93.

8 هدى ميتيكيس، توازنات القوى في الجزائر: إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي، المستقبل العربي، عدد 172، بيروت، 1993، ص 40-35.

9 أحمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة 27، العدد 106، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول 1991، ص 115- 120.

الجيش، حينها طرح الرئيس الجزائري محمد بوضياف برنامج وفاق وطني يضم معظم التيارات السياسية في محاولة منه لرأب الصدع الذي نتج عن إلغاء الجيش للانتخابات، إلا أن هذا البرنامج لم يعش طويلاً؛ نتيجة اغتيال بوضياف في شهر يوليو/تموز 1992، ليخلفه علي كافي، على الرغم من قرب نهاية المرحلة الانتقالية التي كانت محددة بنهاية عام 1993، ورغم جهود المجلس الأعلى للدولة لتقديم وثيقة تمكنه من مد فترة الحكم لسنة 1996 فإن جهوده باءت بالفشل، وهو ما أدى إلى إعادة فتح الباب مرة أخرى لتدخل المؤسسة العسكرية في جعل مسألة تعيين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن، والذي بدوره أعلن أن اليمين زروال رئيس للدولة في 30 يوليو/تموز من عام 1993[10].

لاحقاً، وبموجب التعديل الدستوري 96 أنشئ أكثر من 60 حزباً سياسياً، ونتيجة لهذا العدد الكبير من الأحزاب صُعب تصنيفها وفق التقسيمات العلمية والمنهجية المتعارف عليها (يسار ووسط ويمين)؛ وذلك لحداثة التجربة الحزبية في الجزائر، وكذلك لعدم وضوح اتجاهات الأحزاب وتذبذبها، بالإضافة أن بعض الأحزاب تغير من توجهاتها حسب كل مناسبة، وأيضاً لعدم وضوح البرامج الحزبية لأغلب هذه الأحزاب[11].

لم ينص التشريع القانوني في الجزائر على تصنيف بعينه على مسألة التعددية السياسية أو الحزبية، ولم يشر أيضاً أي نص قانوني خاص بالتنظيم السياسي بالجزائر إلى فكرة التصنيف، يساراً أو يميناً، غير أن الممارسة الفعلية للعمل السياسي في الجزائر تولد عنها تصنيف خاص بالأحزاب السياسية، حيث انقسمت الأحزاب بالجزائر ما بين أحزاب موالاة (ومثلت الأغلبية)، وأحزاب معارضة، وكان هذا التقسيم بالأساس نابعاً من الضغط السياسي، وسيطرة حزب أو حزبين فقط على السلطة، وترسيخ لاستبداد سياسي بحزمة من الممارسات السياسية تارة أو القمعية تارة أخرى، دعمتها القوانين المقيدة لحرية حركة الأحزاب.

[10] إسماعيل قيره وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د. ط)، 2002، ص 128.

[11] ربوح ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر. التطور والتنظيم، دار بلقيس، الجزائر، (د. ط)، 2010، ص 46.

ثم بعد وصول الرئيس السابق بوتفليقة انفتح المجال السياسي بشكل أكبر، وبدا أنه الرجل القادم من قلب مؤسسة الدولة لفرض معادلة استقرار أكبر على الحياة السياسية، وحدث الاستقرار بالفعل، لكن بعد سنوات، ومع التجديد المتتالي للرئيس الذي شاخ على كرسي السلطة، تحول الاستقرار إلى جمود كبير، فقد ظل الحزبان الرئيسان الموجودان في السلطة يملكان مفاصلها الأساسية، ويتيحان حرية حركة محدودة لأغلب الأحزاب المعارضة، وبات الأمل في تغيير ديمقراطي جذري معدوماً مع فقدان الأحزاب السياسية لفاعليتها وقدرتها.

من ناحية أخرى، يرى مراقبون ومتابعون للوضع السياسي في الجزائر أن الأحزاب الجزائرية أخفقت جميعها، دون استثناء، في حماية المجتمع الجزائري من أي قرار تتخذه السلطة مهما كانت درجة الضرر الذي قد يلحقه بالمجتمع أو المؤسسات العامة، كما أخفقت أيضاً في التعبير عن المجتمع وإيصال صوته ورأيه للسلطة في قضاياه المصيرية التي يختلف مع السلطة في وجهة النظر بشأنها[12].

في حين أن النقابات العمالية ذات التمثيل الفئوي المحدود التي لا يمكنها الحشد إلا في حدود ضيقة– وهي المؤسسات وفئة العمال التي تمثلها– كانت أكثر فاعلية منها، واستطاعت أن ترفع مستوى الدخل للفرد الجزائري إلى عشرات الأضعاف في مدة وجيزة من وجودها على الساحة مقارنة بوجود الأحزاب، بل استطاعت تلك النقابات أن تبث الوعي والثقافة العملية، كما استطاعت حماية ممثليها من التعسف الإداري، وأشاعت روح التضامن والتنظيم والعمل في إطار القانون، وهو ما خلق جواً من حرية التعبير كان متنفساً لفئات وشرائح كبيرة من المجتمع الجزائري، وجنّب البلاد الكثير من المنزلقات والمآزق التي شكلت اختباراً حقيقياً لثقافة السلم والوئام والتوافق المجتمعي. وما تزال تلك النقابات تلامس حاجيات الفئات العمالية التي تمثلها وتقترب أكثر فأكثر من مختلف الانشغالات التي تؤرقها، في حين لا يزال ظهور ممثلي الأحزاب السياسية مقتصراً على المناسبات الانتخابية كل أربع سنوات، ليعودوا إلى سراديبهم مرة أخرى بمجرد انقضاء

12 قاسم دحمان، الأحزاب في الجزائر والعمل من داخل مؤسسات الدولة، نون بوست، (22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)، تاريخ زيارة الرابط: 1 أغسطس / آب 2019. https://cutt.us/T1owr

(كرنفال) الانتخابات[13].

أما التيارات الإسلامية فرغم أن الوضع السياسي في الجزائر أفضل من مثيله في أغلب الدول العربية فقد عانت– ولا تزال تعاني– من أزمات مختلفة، أعاقها عن أن تكون حاضرة بشكل مناسب بالقرب من دائرة السلطة؛ ففي الرابع والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني عام 2018، أي قبل عام من الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس بوتفليقة، مُنيت الأحزاب الإسلامية في الجزائر بهزيمة كبرى في انتخابات المحليات التي جرت حينها، حيث لم يتحصل التحالف الإسلامي المكوّن من ثلاثة أحزاب؛ هي جبهة العدالة والتنمية، وحركة النهضة، وحركة البناء الوطني، إلا على رئاسة ثماني بلديات من مجموع 1541 بلدية، ولم يتحصل مرشحو هذه الأحزاب على عضوية أي مجلس ولائي من مجموع الـ 48 مجلساً على مستوى ولايات (محافظات) الجزائر[14].

هناك عدة عوامل أدت إلى إضعاف الأحزاب الإسلامية الجزائرية، جزء منها يرتبط بالوضع السياسي المقيد، نتيجة سيطرة حزب واحد كبير يعاونه حزب أو حزبان آخران، إلا أنه من المهم أيضاً التعرف على عدة أسباب بنيوية أسهمت في إضعاف شوكة التيار الإسلامي في الجزائر وأدت إلى تراجعه.

فمن تلك الأسباب عجز هذا التيار عن التوسع بين الأوساط الشعبية والجماهيرية، بسبب اعتماده على سياسة انتقاء أفراده، واعتماده على الطبقة المثقفة، وعلى الجامعيين بشكل خاص. كذلك فقد حالت ثقافة الزعيم الملهم بين أفراد هذا التيار دون بروز قيادات جديدة بين أوساطه، وخاصة بين فئة الشباب الذين يبقى وجودهم في المناصب القيادية قليلاً جداً. وهناك ضرورة لفتح المجال لوصول فئة الشباب التي تعد أكثر تحرراً وانفتاحاً وقبولاً للممارسات الديمقراطية من الجيل القديم الرافض والمعيق لأي تحول ديمقراطي داخلي إلى المناصب القيادية بدل استغلالهم كوقود للدعاية الانتخابية فقط.

ومن أهم أسباب تراجع الأحزاب الإسلامية هو طغيان الخطاب الديني والأيديولوجي

13 المصدر نفسه.

14 أحمد مرواني، مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر، معهد واشنطن للدراسات، (10 أبريل/نيسان 2018)، تاريخ زيارة الرابط: 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/pK31X

في خطاباتهم السياسية، وعدم تقديم حلول واقعية للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

أيضاً فقد بعثت حالة الانقسام والتشظي التي عانت منها الأحزاب الإسلامية خلال السنوات الأخيرة برسائل سلبية للجزائريين بشأن هذه الأحزاب، حيث انقسمت حركة مجتمع السلم إلى ثلاثة أحزاب هي (جبهة التغيير، وحركة البناء الوطني، وحزب تجمع أمل الجزائر)، فضلاً عن الحركة الأم، كما تفتتت حركة النهضة إلى عدة أحزاب[15].

إضافة إلى ذلك، كان هناك اتجاه داخل التيار الإسلامي دفع قطاعات كبيرة منهم إلى العزوف عن المشاركة السياسية. وخلال السنوات الأخيرة برز التيار السلفي المحافظ بقوة في المشهد الجزائري، وهو التيار الذي يتحفظ على الممارسات المعارضة للنظام، ويعد منافسة (ولي الأمر)– أي الحاكم– على منصبه أمراً غير جائز شرعاً، ويبرر هؤلاء موقفهم بما حدث في دول الربيع العربي، ويحملون مسؤولية العنف الذي تشهده هذه الدول لحركة الإخوان المسلمين التي يتهمونها بدفع المتظاهرين إلى الخروج على الحكام ومحاربتهم، وقد أثر موقف السلفيين بشكل كبير في قطاعات عريضة من المتدينين الجزائريين الذين عزفوا عن التصويت للأحزاب الإسلامية.

ثانياً: أهم الأحزاب الجزائرية

1- جبهة التحرير الوطني

أ. النشأة والوجود السياسي

يعد أكبر الأحزاب السياسية الجزائرية، وهو الحزب الحاكم في الجزائر، ومنه خرجت أغلب قيادات السلطة السياسية الجزائرية من رئاسة الجمهورية حتى عضوية المفاصل التنظيمية بالحزب، ويعد حزب جبهة التحرير وريث جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، ليصبح هو الحزب الوحيد الحاكم في الجزائر منذ استقلالها حتى إعلان التعددية السياسية عام 1989.

كانت سنوات الثورة ثم الاستقلال كافية لكي تستولي جبهة التحرير الوطني على

15 المصدر نفسه.

الأداة (الحزب) ثم المؤسسات (الدولة) والكيان (الأمة)؛ فقد كانت ثورة التحرير الوطني (1954-1962) ثورة مؤسسة وفاعلة تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية النابذة للاستعمار والاحتلال، والمتجهة إلى تأسيس الدول على مقومات الأمة والمواطنة، ومن هنا كان قدر (جبهة التحرير الوطني)– التي كانت بداخلها أطياف حزبية متعددة– أن توصف بأنها صانعة المجد التاريخي للجزائر، وصارت على هذا الأساس المثال الذي يحتذى في العالم الثالث[16]. وبدلاً من أن تقوم هذه الجبهة بتحرير مقومات شعبها بتوزيع السلطة ومشاركتها مع قوى وفاعلين آخرين، أممت المجال السياسي لمصلحتها باسم عدم تفتيت القوى السياسية، وأن الوضع السياسي لا يحتمل التشتت، واستمر هذا الأمر عقوداً قبل أن تجبرها انتفاضة شعبية كبيرة في أواخر الثمانينيات– كما سبق ذكره– على إعادة النظر في هذه السيطرة الكاملة على السلطة.

حصل بعض التباعد بين السلطة السياسية وحزب جبهة التحرير الوطني، في الفترة التي تولى فيها أمانته العامة عبد الحميد مهري، الذي رفض وقف المسار الانتخابي وحث على الحوار والأدوات السلمية في حل الأزمة بدل المقاربة الأمنية التي انتهجتها السلطة؛ وانتهى الأمر بتدبير خطة للإطاحة به من الأمانة العامة فيما اصطلح عليه بالمؤامرة العلمية[17].

دفعت الأزمة السابقة والمشكلات التي سببها مهري السلطة إلى تأسيس حزب جديد إلى جانب حزب جبهة التحرير كواجهة للحكم، وبذلك تشكّل مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي حزبا السلطة، باعتبارهما الحزبين المسيطرين على أغلب المقاعد البرلمانية والمجالس المحلية، وبحكم ذلك فهما يسيطران على تشكيل الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ عام 1997 حتى اندلاع الانتفاضة الشعبية في أواخر عام 2018، وقد كانت أحزاب المولاة في سنة 2004 متحدة في تحالف مشكل من ثلاثة أحزاب هي من بين أكبر الأحزاب

16 نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 17 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/jBh2k

17 قاد عبد الحميد مهري الحزب من 1988 إلى 1996، ثم وجد نفسه مُجبراً على تقديم استقالته للجنة المركزية الحزب. بدأت مشاكل مهري في الحزب بعدما عارض توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، في انتخابات فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وشارك فيها حزب جبهة التحرير الوطني. ينظر: خمسة قادوا الحزب الحاكم بالجزائر.. هكذا كانت نهايتهم سياسياً، موقع أصوات مغاربية، (18 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط: 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/HqVNK

في الجزائر؛ ممثلة في: حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، فعلى الرغم من اختلاف إيديولوجيات ومبادئ هذه الأحزاب الثلاثة فإن التحالف استمر من أجل دعم ترشيح عبد العزيز بوتفليقة، ومن أجل دعم مشروع المصالحة الوطنية، وتعديل دستور 2008، وتقاسمت هذه الأحزاب الثلاثة الحقائب الوزارية في الحكومات المتعاقبة من 2004 لغاية 2012، قبل أن تنسحب حركة مجتمع السلم في يناير/كانون الثاني 2012[18].

قاد حزب (جبهة التحرير الجزائرية) في عام 2014 الإعلان عن تحالف آخر لأحزاب السلطة، من أجل دعم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة، وقد ضم هذا التحالف بجوار حزب جبهة التحرير أحزاباً مثل: حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب تجمع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية، كل هذه الأحزاب حظيت بتمثيل برلماني واسع، وحضور قوي في الإدارات المحلية، قبل أن يدهم الجميع الربيع العربي ثم الثورة الأخيرة التي اندلعت في فبراير/شباط من عام 2019[19]، التي أدت إلى الإطاحة بعبد العزيز بوتفليقة.

ورغم مسارعة جبهة التحرير الوطني بعد سقوط بوتفليقة، الذي كان ينتمي تنظيمياً إلى الحزب، إلى تجديد قيادته من خلال الإطاحة بالقيادة السابقة معاذ بوشارب وجمال ولد عباس (الموجود حالياً مع عشرات المسؤولين في السجن)، وانتخاب أمين عام جديد هو محمد جميعي، فإن الأصوات التي ارتفعت لإقصاء جبهة التحرير عن طاولة الحوار التي عُقدت لحل الأزمة التي لم تنتهِ منذ اندلاع الثورة الأخيرة، ولم تتوقف المطالبات بإقصاء التجمع الوطني الديمقراطي (حزب السلطة الثاني) عن طاولة الحوار والمساهمة في إيجاد حلول للأزمة، بل دعمت الأصوات المشاركة في الحوار بإعادة جبهة التحرير الوطني إلى «متحف التاريخ»، بوصفها «إرثاً مشتركاً» لجميع الجزائريين، مع حلها، وتطبيق مبدأ العزل السياسي على عناصرها، باعتبار أن انتفاضة 22 فبراير كانت من أجل تغيير جذري للنظام، وإسقاط جميع رموزه، وعلى رأسها حزب السلطة الأول، جبهة التحرير

18 موساوي إبراهيم، وأونان عاشور، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مصدر سابق، ص 30.
19 المصدر نفسه، ص 30.

الوطني ، الذي ظل أكثر من 57 سنة الذراع السياسية للسلطة الفعلية الحاكمة[20] .

جعل هذا الحال جبهة التحرير الوطني في وضع حرج للغاية لم يسبق أن عاشته من قبل ، فحتى بعد انتفاضة الخامس من أكتوبر/تشرين الأول 1988 ، التي اضطر بعدها نظام الشاذلي بن جديد إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد الذي كانت الجبهة هي واجهته ، وفتح المجال للتعددية الحزبية ، لم يخرج هذا الكم الهائل من الأصوات الداعية لشطب الجبهة من الخارطة السياسية الوطنية ، على اعتبار أن حراك اليوم ، بشعبيته العارمة واتساعه الأفقي والعمودي ، يبدو أنه يستبدل مشروعية الثورة التحريرية (تحرير الأرض) ، بمشروعية جديدة ناشئة ، هي مشروعية ثورة الوعي ورفض الاستبداد ، لتحرير الإنسان[21] .

ب . أهم الشخصيات المؤثرة

عبد العزيز بوتفليقة

رئيس جزائري ، انتخب أربع مرات ، وقبل ذلك ناضل في صفوف المقاومة الجزائرية ، وتولى مناصب قيادية في الثورة قبل الاستقلال ، وفي الدولة بعده ، وقاد الدبلوماسية الجزائرية في فترة الحرب الباردة . حصل على الثانوية العامة ، قبل أن يقرر الانخراط في صفوف جيش التحرير وينقطع عن الدراسة . وقد تولى مسؤوليات عسكرية وسياسية في مرحلة نضال الاستعمار الفرنسي ، ووظائف حكومية سامية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، حيث أصبح عضواً بأول مجلس تأسيسي وطني ، وانتخب سنة 1964 عضواً باللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير وعضواً بالمكتب السياسي ، وأصبح أحد أبرز الوجوه السياسية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ، فأسندت إليه وظائف تنفيذية عليا عديدة[22] .

في ديسمبر/كانون الأول من عام 1998 أعلن بوتفليقة نيته الترشح للانتخابات الرئاسية بصفته مرشحاً مستقلاً ، ونافسه ستة مرشحين انسحبوا قبل يوم من موعد إجراء الاقتراع ،

20 حسان زهار ، جبهة التحرير الجزائرية . . من القيادة إلى خطر العزل السياسي ، عربي 21 ، (16 أغسطس/آب 2019) ، تاريخ زيارة الرابط: 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019 . https://cutt.us/Xl2K3

21 المصدر نفسه .

22 عبد العزيز بوتفليقة ، الجزيرة نت ، تاريخ زيارة الرابط: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 . https://cutt.us/gyyTP

فانتُخب في 15 أبريل/نيسان 1999 رئيساً للجزائر بنسبة 70% حسب الأرقام الرسمية. وفي سنة 2004 رُشح للرئاسة مرة ثانية مدعوماً بتحالف سياسي، وفاز بنسبة 85% من الأصوات، وبعد أن عدل الدستور ترشح لولاية رئاسية ثالثة سنة 2009 في انتخابات رأت أطراف سياسية عديدة أنها محسومة سلفاً له، فانتخب بأغلبية 90.25%. وأعيد انتخابه لولاية رئاسية رابعة سنة 2014 بأكثر من 80% من الأصوات في انتخابات قاطعتها المعارضة وأدلى فيها هو بصوته على كرسي متحرك[23]، لتطيح به الانتفاضة الشعبية قبل ترشحه للولاية الرئاسية الخامسة.

عبد العزيز بلخادم

الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، شغل منصب مفتش المالية ومنصب أستاذ بين 1968 و1971. استدعي بلخادم إلى رئاسة الجمهورية ليشغل منصب نائب مدير العلاقات الدولية بين 1972 و1977. وقد تمكن من الوصول إلى قبة البرلمان بالمجلس الشعبي الوطني نائباً عن حزب جبهة التحرير الوطني لولاية تيارت سنة 1977 ليعاد انتخابه عدة مرات في المنصب نفسه، إذ كان مقرراً للجنة التخطيط والمالية ثم رئيساً للجنة التربية والتكوين والبحث العلمي. وقد شغل منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني من عام 1988 إلى عام 1990، ليعيَّن فيما بعد رئيساً للمجلس الشعبي الوطني، حتى حل المجلس سنة 1992. كما كان عضواً في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1991 إلى 1997. وعين وزير دولة للشؤون الخارجية في 2000، وجُدِّدت عهدته عدة مرات، ثم أسندت له في 2005 وزارة للدولة ممثلاً شخصياً لرئيس الجمهورية. وكان بلخادم يتولى مهام منسق للهيئة الانتقالية للتنسيق لحزب جبهة التحرير الوطني، وفي السنة نفسها انتخب أميناً عاماً للهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني في أعقاب أشغال المؤتمر الثامن الجامع للحزب لتتم تنحيته في 2013 بعد احتكام الحزب إلى الصندوق.

تقلد في سنة 2006 منصب رئيس الحكومة الجزائرية حتى 2008، ليعين وزير دولة والمستشار الشخصي لرئيس الجمهورية. وعُيِّن في 13 مارس/آذار 2014 وزيراً للدولة

23 المصدر نفسه.

ومستشاراً خاصاً لرئيس الجمهورية[24]، لينهي رئيس الجمهورية بعد أشهر فقط مهامه بصفته وزيراً للدولة مستشاراً خاصاً برئاسة الجمهورية، وكذا جميع نشاطاته ذات الصلة مع جميع هياكل الدولة[25].

محمد جميعي

يبلغ من العمر 50 عاماً، وهو الأمين العام الجديد لحزب (جبهة التحرير الوطني) الجزائري، عُيِّن بعد الانتفاضة الأخيرة في الجزائر خلفاً للقيادة التي عينها الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وهو نائب في المجلس الشعبي الوطني منذ 2007، وسبق له أن ترأس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير التي تضم 166 نائباً من أصل 462، وتقلد منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني مرات عدة. يملك شركة لتجميع الهواتف النقالة والأجهزة الكهربائية المنزلية[26].

عمار سعيداني

هو سياسي جزائري، والرئيس السابق للمجلس الشعبي الوطني من 2002 حتى 2007، انتخب أميناً عاماً للحزب في 29 أغسطس/آب 2013، وشغل هذا المنصب إلى أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2016 حيث قدم استقالته[27].

جمال ولد عباس

الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الجزائري، أبرز قيادات الحزب المقربين من الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي منحه منذ مجيئه للحكم حقائب وزارية عدة، وقد وقع عليه الاختيار لقيادة جبهة التحرير الوطني بعد استقالة عمار سعداني. تولى ولد

24 بشرى عيواز، بلخادم من معلم إلى مستشار خاص لرئيس الجمهورية، جزايرس، (26 أغسطس/آب 2014)، تاريخ زيارة الرابط: 13 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/ckyeK

25 بوتفليقة ينهي مهام بلخادم من الرئاسة ويبعده من الأفلان، جريدة الشروق الجزائرية، (26 أغسطس/آب 2014)، تاريخ زيارة الرابط: 13 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/kFBjK

26 حزب «جبهة التحرير الوطني» الجزائري ينتخب محمد جميعي أميناً عاماً، فرانس 24، (1 مايو/أيار 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/qsweB

27 عمار سعيداني، جريدة اليمن العربي، (٨ ديسمبر/ كانون الأول 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/wliYk

عباس مهام عديدة في مؤسسات الدولة الجزائرية، فقد انتخب عام 1974 عضواً في المجلس الشعبي الولائي لولاية (محافظة) سيدي بلعباس، ثم نائباً في البرلمان الجزائري عام 1982، وأعيد انتخابه نائباً عام 1987 مكلفاً برئاسة لجنة الشؤون الخارجية والتعاون، ثم رئيس لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية في الخارج من 1994 إلى 1997. ومنذ اعتلاء الرئيس بوتفليقة الحكم في الجزائر، منح ولد عباس مناصب وزارية عدة، أبرزها (التضامن الوطني) بين عامي 1999 و2001، ثم بين عامي 2007 و2008، و(الصحة وإصلاح المستشفيات) بين عامي 2010 و2012[28].

أطيح به مؤخراً، وسجن بعد انتفاضة فبراير 2019 الأخيرة بالجزائر.

ج. نقاط القوة

هو وريث الجبهة التي قادت المشهد السياسي والتاريخي للجزائر المعاصرة، حيث قاد زعماؤها الثورة التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال، ومن ثم فقد عُدَّت هذه الجبهة طوال الوقت المتحدث التاريخي والرسمي للشعب الجزائري، وحكمت الجزائر عقوداً تحت هذه الصفة التاريخية.

تكوينات الجبهة التنظيمية الكبيرة والمتجذرة في الشارع الجزائري بحكم الوضع التاريخي لحزب (جبهة التحرير الجزائري).

الشعبية الكبيرة لحزب الجبهة التي استمدها من الوضع التاريخي السابق ذكره.

د. نقاط الضعف

السيطرةُ الأحادية على السلطة في الجزائر من قبل حزب جبهة التحرير ومجموعة من أحزاب الموالاة خلقت توتراً دائماً في المشهد السياسي أدى لاحقاً إلى اندلاع الثورة الأخيرة بالجزائر.

سيطرةُ مجموعة من القادة التاريخيين على الوضع بالحزب أدت إلى تكليس حركة الحزب وعدم قدرته على تجديد نفسه، وإدارة الوضع بشكل أكثر مرونة، للدرجة

[28] ولد عباس. . طبيب مقرب من بوتفليقة يقود «الأفلان»، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 11 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://cutt.us/J6NAL

التي عجز فيها الحزب عن تقديم مرشح رئاسي بديلاً عن بوتفليقة حتى مع عجز الأخير و شيخوخته .

خلال الثورة الأخيرة اتُّهم الحزب بتحوله إلى أداة بيروقراطية فاسدة لتنفيذ سياسات السلطة الحاكمة قبل عهد بوتفليقة وخلاله ، وتقهقر أداؤه ، كما وصفه قياديون سابقون للحزب بنزوله إلى :»ما دون مستوى الأحزاب المجهرية ، وذلك بسبب فساد أخلاقيات الممارسة السياسية للقيادة الحزبية ، من فساد أخلاقي إلى فساد مالي بعدما أصبحت العضوية في اللجنة المركزية والحصانة البرلمانية تشترى بالمال ، لذلك لم يعد مستغرباً الدعوة إلى إقصائه من الحوار أو المطالبة بحله وتحويله إلى المتحف[29] .

التركيبة البشرية للحزب تغيرت من القمة إلى القاعدة ، وفقد الحزب أبرز مناضليه ومناصريه ومؤيديه ومنتخبيه ، ولم يعد يتوفر إلا على مجموعات حزبية تنظيمية تقوم بإدارة المناصب الانتخابية ، وحتى الوزارية ، من البلدية إلى البرلمان إلى الحكومة بطرق توصم بالفساد والمحسوبية .

هـ . المستقبل

الناظر إلى تجارب التحول الديمقراطي أو التجارب الفاشلة للثورات الأخيرة في البلاد العربية يرى أنه يصعب بشكل كبير إزاحة الحزب القديم الحاكم من السلطة؛ بسبب تجذره في هيكل الدولة وقوة علاقاته السياسية والاقتصادية المتشابكة .

رغم الأحداث الأخيرة في الجزائر فإن الحزب يظل رقماً صعباً في المعادلة السياسية يصعب تجاهله بسبب تاريخه ، ومن ثم فقد تعمد مجموعات إصلاحية جديدة بالحزب إلى إعادة هيكلته كي يتم إخراجه في صورة جديدة لقواعده ومؤيديه ، وقبلها للشعب الجزائري ، أو يفكك بقرار رسمي ، ليتوزع قادته وأعضاؤه على حزبين أو ثلاثة أحزاب جديدة كبيرة معبرة عن السلطة القديمة .

29 حسان زهار ، جبهة التحرير الجزائرية . . من القيادة إلى خطر العزل السياسي ، مصدر سابق .

2- التجمع الوطني الديمقراطي

أ. نشأة الحزب والوجود السياسي

تأسس التجمع الوطني الديمقراطي في فبراير/شباط 1997، قبل الانتخابات التشريعية التي أجريت في ذلك العام، ويعدّ القوة السياسية الثانية في البلاد. يؤكد في قانونه الأساسي أنه «مؤسس على مبادئ وأهداف بيان الفاتح من نوفمبر/تشرين الثاني 1954»، وأن مرجعيته الفكرية هي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية للأمة. وهو حزب شريك في الحكومة، يتولى أمانته العامة أحمد أويحيى، وحل في المرتبة الثانية بعد الانتخابات التشريعية لعام 2012 بحصوله على 68 مقعداً[30].

ب. أهم الشخصيات المؤثرة

أحمد أويحيى

أحد السياسيين البارزين بالجزائر، تولى الأمانة العامة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وكانت له علاقات مميزة مع المؤسسة العسكرية. ترأس الحكومة الجزائرية أربع مرات، آخرها في أغسطس/آب 2017، خلفاً لعبد المجيد تبون. تبنى مواقف صريحة تقوم على المطالبة بإعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها المنظومة التربوية وتبني مناهج تعليمية أكثر انفتاحاً. وروج أحمد أويحيى للقيم الليبرالية في العملية التنموية، واعتبر أن الخطر الحقيقي الذي يواجه الجزائر هو عودة الإسلاميين إلى الساحة السياسية. رأس الحكومة بين عامي 1995 و1998 وبين عامي 2003 و2006 ثم بين عامي 2008 و2012، كما تقلد منصب وزير العدل بين 1999 و2002، ثم الممثل الخاص لرئيس الجمهورية ما بين 2002 و2003[31].

دخل المجلس الشعبي الوطني عام 1997، وتولى عام 2003 الأمانة العامة للتجمع الوطني الديمقراطي (الليبرالي) العضو في التحالف الرئاسي الذي يملك الأغلبية في البرلمان

30 أبرز الأحزاب المشاركة في تشريعات الجزائر 2017، تاريخ زيارة الرابط: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/VE2qT

31 أحمد أويحيى. رئيس الحكومة الجزائرية للمرة الرابعة، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/hPKmX

الجزائري . تراجعت في عهده مديونية الجزائر الخارجية من 16 مليار دولار إلى نحو 600 مليون دولار ، مستفيداً من نمو عائداتها من المحروقات ، وقدم في بداية يناير/كانون الثاني 2013 استقالته من الحزب ، قبل أن يعود إليه لاحقاً . ويعرف أويحيى في الجزائر باسم «رجل الأعمال القذرة» ، منذ أن عرف نفسه على هذا النحو بعد أن قاد إصلاحات التقشف التي طالب بها صندوق النقد الدولي إبان تسعينيات القرن الماضي[32] . يقبع حالياً في السجن بتهم الفساد ، مثل غيره من كبار المسؤولين الذين أطاحت بهم الانتفاضة الشعبية الأخيرة .

ج . نقاط القوة

يعد ثاني أكبر الأحزاب الجزائرية بعد حزب جبهة التحرير .

تولى رئيسه أحمد أويحيى رئاسة الحكومة عدة مرات في عهد بوتفليقة ، ومن ثم عزز للحزب وضعاً متميزاً داخل الجهاز الإداري للدولة .

المشاركة جنباً إلى جنب مع حزب التحرير في إدارة الدولة الجزائرية ، أورثت هياكله وقياداته خبرة كبيرة في إدارة السلطة .

د . نقاط الضعف

يتعرض حزب التجمع حالياً لأزمة كبيرة ، بعد الثورة الجزائرية الأخيرة ، قد تعصف به للأبد بسبب اعتباره الشريك التاريخي الثاني لحزب جبهة التحرير الوطني في الحكم ، وتحميله مسؤولية الفساد السياسي والإداري الذي لحق بالجزائر طيلة أكثر من ثلاثة عقود ، ونظراً إلى أن تاريخ الجبهة أكبر فإن قدرة التجمع – مع بقية أحزاب الموالاة – على مجابهة العزل والإقصاء السياسي ستكون أقل بكثير من قدرة حزب التحرير .

نشأته الملتبسة ، حيث يوصف بأنه «ولد بشاربين»؛ في إشارة إلى علاقته بالأجهزة الأمنية التي صنعته ومكنته من الوصول إلى السلطة بسرعة قصوى دون أي قاعدة انتخابية .

32 المصدر نفسه .

3- حركة مجتمع السلم (حمس)

أ. نشأة الحزب والوجود السياسي

أسس حزب حركة مجتمع السلم (حمس) الشيخ محفوظ نحناح، المعروف بالاعتدال في مواقفه السياسية، وقد ارتبط اسم الحركة أكثر باسمه، حيث غلبت عليها مواقفه السياسية في مختلف القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو متخرج في مدرسة الإخوان المسلمين على المستوى العقائدي والسياسي، والمدرسة الجزائرية الوطنية على مستوى الخطاب الثقافي، وعليه فحركته حملت اسم (حركة مجتمع السلم) في إطار قانون الوئام المدني. وتعد الحركة امتداداً لمدرسة جماعة الإخوان المسلمين، وقد حملت في البداية اسم (حماس) تيمناً بالذكرى الثالثة لقيام الانتفاضة الفلسطينية، وقد أنشئت وفق قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في ديسمبر/كانون الأول من عام 1990، واعتمدت رسمياً من قبل الحكومة في أبريل/نيسان من عام 1991، وكان أول رئيس لها هو المؤسس الشيخ محفوظ نحناح، ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وفي خضم دخول نظام التعددية السياسية وتحول الجزائر نحو الديمقراطية، مثّلت حركة مجتمع السلم (حمس) القوة الإسلامية الثانية في الخارطة الإسلامية في الجزائر بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أنها تبنت خطاباً إسلامياً مغايراً لذلك الذي تبنته الجبهة، والذي صور على أنه خطاب معتدل عقلاني، قريب من الواقع، مرن في تعامله مع مجريات الواقع الآني السياسي والاجتماعي[33].

منذ تأسيسها في عام 1989، كانت حركة مجتمع السلم (سابقاً حماس) تهادن النظام الحاكم وتنخرط معه في حوارات، وفي حين كان يُفترَض أنها تعمل كفرع لجماعة الإخوان المسلمين، فإن هذا الحزب فضّل التقارب الودّي على التموضع الثوري، حتى في خضم تمسّكه بهدف إقامة دولة إسلامية. فقد فضّل مؤسّسه محفوظ نحناح استراتيجية من ثلاث شُعَب تستند إلى الاعتدال، والمشاركة، والمرحلية. وبالنسبة إلى نحناح البراغماتي، المُكنّى بالمرشد، لا يمكن إقامة دولة إسلامية إلا مع الدولة القائمة،

33 فيصل دراج ومجموعة مؤلفين، موسوعة الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ط1، 1999، ص 752-754.

لا ضدها، ومن ثم ندّدت حركة مجتمع السلم بالعنف الذي مارسته الحركة الإسلامية المسلحة (بقيادة مصطفى بويعلي الذي يُعد أبًا الجهادية في الجزائر) في الثمانينيات. وفي التسعينيات سعى الحزب إلى تمييز نفسه عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فضّلت السيطرة على السلطة من فوق، حتى ولو تطلَّب الأمر استخدام العنف المسلح[34].

برنامج الحركة يتحدث عن أن: «حركة مجتمع السلم حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، تعتمد على منهج تغييري سلمي وسطي معتدل، يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع، وتشارك في العملية السياسية من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، من خلال التداول السلمي على السلطة بالوسائل الديمقراطية.

تعتبر الحركة ممارسة العملية السياسية توجهاً حضارياً واستحقاقاً وطنياً يقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر به الله تعالى في قوله: ﴿كنتم خير أمّة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾، وقد اعتمدته الحركة منذ نشأتها، فعارضت السلطة في فترة الحزب الواحد، وشاركت في الانتخابات والمجالس المحلّية والوطنية والحكومات والمؤسسات في مرحلة المأساة الوطنية، وقرّرت في مرحلة أخرى عدم المشاركة في الحكومة مع المشاركة في المجالس المنتخبة، وهي في كل ذلك تعمل في إطار استراتيجية المشاركة السياسية بمفهومها المجتمعي الواسع والشامل، التي تعني المشاركة في الشأن العام في كل مستوياته وبكل أنواعه، هدفها تطوير الدولة والمجتمع وتنمية العمل الديمقراطي وخدمة الوطن[35].

ترى الحركة أن معيار المشاركة في الحكومة أو اختيار موقع المعارضة، تتحكم فيه نتائج العملية السياسية والظروف المحيطة بها، ومن ضمن سياسات الحركة التي تتبعها في تحركها السياسي[36]:

34 دالية غانم، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (14 أبريل/ نيسان 2015)، تاريخ زيارة الرابط: 23 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/yfLft

35 البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، المؤتمر السابع الاستثنائي المنعقد بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، الموقع الرسمي للحركة. https://cutt.us/tX4Lk

36 معبود مريم، المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة

– العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة .

– مقاومة التطبيع بكل أشكاله ، وجعله خطاً أحمر في علاقة الحركة مع جميع شركائها حتى عودة جميع الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

– المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة ضمن مبادئ الحركة وفي إطار استقلالية قرارها وتميز مواقفها وما تقدره مؤسساتها وهيئاتها الشورية .

– إقامة التحالفات وفق مبادئ الحركة ومصلحة الوطن .

– تعميق تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون .

– ترشيد دور المنتخب وتدعيم صلاحياته .

– التركيز على الحريات وترسيخ الديمقراطية الحقة والفصل بين السلطات .

– ترقية دور المعارضة السياسية السلمية كأداة تطور واستقرار في المجتمع .

– نبذ العنف بجميع أشكاله كوسيلة للتغيير أو للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه ، والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره .

– ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل .

تقدمت حركة مجتمع السلم ، كغيرها من الأحزاب السياسية في الجزائر ، إلى عدد من العمليات الانتخابية ، الرئاسية منها والتشريعية ، وأسهمت في تشكيل حكومة التعددية على اعتبار أنها تتبنى مبدأ «المعارضة الإيجابية» والمساهمة في حل الأزمة الجزائرية التي عرفتها البلاد مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ، مع وقف الانتخابات التشريعية في 1991 ودخول الجزائر في سلسلة من عمليات التخريب الذاتي الذي تبنته جماعات العنف تحت غطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حظر نشاطها بعد وقف الانتخابات التشريعية ، لتبرز حركة مجتمع السلم حزباً أساسياً إسلامياً يتبنى البناء ويدعو إلى الحوار . وحول منظوره للأزمة التي عرفتها الجزائر يقول الشيخ نحناح: «إن كل مبادرة تحقن الدماء وتحفظ

سطيف 2 ، الجزائر ، 2014 ، ص 142 .

الوحدة الوطنية سنكون فيها، وسنطرق أبواب الجميع حتى تعود الطمأنينة والاستقرار، خشية العودة إلى الدكتاتورية، أو الدخول إلى مرحلة الدكتوقراطية. . . (إن). . . إبعاد الإسلاميين عن الحوار، فيبدو أن الذين يطالبون به لم يعوا درس انهيار الشيوعية، ولم يعوا درس البلاد التي آثرت فتح الحوار مع الإسلاميين»[37].

واصلت حركة مجتمع السلم سياسة التقارب حتى حين عُطِّلت العملية الانتخابية عام 1992 غداة الانتصار الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر/كانون الأول 1991. وفي عام 1994 دعمت حركة مجتمع السلم إقامة المجلس الوطني الانتقالي، الذي مارس وظائف تشريعية في غياب برلمان منتخب. بيد أن هذا الموقف كلّفها أرواح العديد من أعضائها، أبرزهم أحد مؤسسيها الشيخ محمد بوسلماني، الذي اغتيل عام 1994 على يد الجماعة الإسلامية المسلحة، وهي أهم تنظيم جهادي في الجزائر كان يعارض أي حوار مع النظام[38].

علاوة على ذلك، دعمت حركة مجتمع السلم السياسات التصالحية التي أطلقتها الدولة، والتي هدفت إلى وضع حدّ للحرب الأهلية الجزائرية. ففي عام 1995 وقفت الحركة وراء النظام ورفضت الانضمام إلى عملية (سانت إيجيديو) التي جمعت شمل أحزاب المعارضة في محاولة لإنهاء القتال؛ وبدلاً من ذلك دعمت الحركة عملية (قانون الرحمة)، التي أعلنها زروال عام 1995 للسماح للجهاديين الذين لم يُدانوا بارتكاب جرائم قتل أو اغتصابات بتسليم أنفسهم. كما دعمت الحركة استفتاءً يدعم هذه العملية نظّمه بوتفليقة في سبتمبر/أيلول 2005. ومع مرور الوقت، ونتيجة لسياسة التقارب واستراتيجية المشاركة، انضمّت حركة مجتمع السلم إلى حكومات ائتلافية عدة، وحصدت عدداً من المقاعد البرلمانية والوزارية، من ضمنها وزارة الصناعة.

في عام 2008 وضع خلافٌ حادٌّ داخل الحزب، عبد المجيد مناصرة؛ إذ اتهم هذا الأخير أبو جرة سلطاني بتهميش أعضاء الحزب الذين لا يتّفقون معه، وبتقديم تنازلات

37 فيصل دراج، ومجموعة مؤلفين، موسوعة الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مصدر سابق، ص 747.

38 دالية غانم، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر، مصدر سابق.

كبيرة إلى الحكومة من دون استشارة نشطاء الحزب. وبالفعل أُخرِج من الحزب، في العام نفسه، 40 من أعضائه الداعمين لمناصرة، وذلك خلال مؤتمر الحزب الرابع الذي انتُخِب فيه سلطاني لولاية ثانية. كذلك وافق سلطاني على تمديد ولاية بوتفليقة الرئاسية، وعلى المراجعة التي طالت الدستور وأُزيل بموجبها البند الذي يحدّد عدد ولايات الرئيس باثنتين فقط. وبلغ هذا الخلاف ذروته في أبريل/نيسان من عام 2009، حين انشقّ مناصرة عن حركة مجتمع السلم ليشكّل حزبه الخاص (حركة الدعوة والتغيير)، التي جذبت العديد من أعضاء حركة مجتمع السلم، إضافة إلى رؤساء مجالس محلية، ورؤساء بلديات مفوَّضين، وأعضاء في البرلمان والمجالس المحلية. وهكذا أضعفت الانشقاقات حركة مجتمع السلم، وجعلتها تنافس حركة الدعوة والتغيير على كسب الدعم الشعبي.

أعلنت حركة مجتمع السلم (حمس) بقيادة عبد الرزاق مقري وجبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة، قرار الوحدة الاندماجية بين الحزبين الإسلاميين، وذلك في يناير/كانون الثاني 2017.

ب. أبرز الشخصيات المؤثرة

أبو جرة سلطاني

يعد الشيخ أبو جرة سلطاني من رجالات الحركة الإسلامية في الجزائر منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات (1973)، خطب أول جمعة سنة 1970 بمتوسطة بن باديس، ثم صار إماماً متطوعاً وداعية متجولاً في كل مساجد الجزائر منذ عام 1974، وقد كان له حضور مميز في الشرق الجزائري بشكل خاص منذ عام 1976، وقد عرف عنه أنه إمام وخطيب مفوّه، وقد التقى برجالات الدعوة وعلماء الأمة داخل الجزائر وخارجها، والتقى بالشيخ محفوظ نحناح في مارس/آذار 1982 وتوطدت العلاقة بينهما، وحدث نوع من التناغم في الأفكار.

تصدر الإفتاء للطلبة والطالبات بين سنوات 1978- 1994، ونجا من محاولة اغتيال يوم 16 سبتمبر/أيلول 1994 قرب بيته (في قسنطينة)، وبعد خروجه من المستشفى

استأنف الدعوة والعمل السياسي بإصرار رغم النصائح التي قدمت له[39]. عين رئيس مجلس الشورى الوطني لحركة المجتمع الإسلامي بين 1992- 1993، ثم عين كاتب دولة مكلفاً بالصيد البحري 1996- 1998، ثم نائباً بالبرلمان عن ولاية (محافظة) تبسّة، ثم وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1998-2000، ووزير العمل والحماية الاجتماعية 2000- 2001، ثم نائباً بالبرلمان لعهدة ثانية في انتخابات مايو/أيار 2002 عن ولاية (محافظة) تبسّة. أثبت كفاءة عالية وانضباطاً شديداً في تسيير الوزارات الثلاث، شهد له بذلك الخصوم قبل الأصدقاء. انتخب رئيساً لحركة مجتمع السلم (حمس) خلفاً لفضيلة الشيخ الراحل محفوظ نحناح (رحمه الله) في المؤتمر العام الثالث للحركة يوم 8 أغسطس 2003. وعين وزير دولة في الحكومة الجزائرية سنة 2004. أعيد انتخابه رئيساً لحركة مجتمع السلم (حمس) لعهدة جديدة في المؤتمر العام الرابع للحركة يوم 2 مايو/أيار 2008[40].

عبد الرزاق المقري

من مواليد 23 أكتوبر/تشرين الأول 1960. مفكر وسياسي جزائري وبرلماني سابق، ورئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية، وهو الأمين العام لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة منذ مارس/آذار 2015.

عرف مقري بداية الثمانينيات من القرن الماضي بنشاطه الطلابي والدعوي في ولايات الشرق الجزائري أيام دراسته الجامعية في مدينة سطيف، التي درس بها الطب، وكان ذلك في إطار ما سمي حينها بالصحوة الإسلامية. وبعد تأسيس حركة المجتمع الإسلامي (حماس) سنة 1991 (حمس لاحقاً) من قبل محفوظ نحناح ورفيق دربه محمد بوسليماني، ضُم إلى المكتب التنفيذي الوطني للحركة، واستمر فيه إلى غاية وفاة المؤسس، ثم استمر فيه كذلك بعده نائباً لرئيس الحركة الذي خلف المؤسس، أبو جرة سلطاني، ثم رئيساً منذ 2013 إلى غاية اليوم[41].

39 أبو جرة سلطاني، ويكيبيديا الإخوان، تاريخ زيارة الرابط: 17 سبتمبر/ أيلول 2019. https://2u.pw/olvpK

40 المصدر نفسه.

41 الموقع الرسمي لعبد الرازق مقري، تاريخ زيارة الرابط: 21 سبتمبر/ أيلول 2019. http://makri.net/

أسهم مقري بشكل كبير في سحب حركة مجتمع السلم نحو تبني خطاب المعارضة بعد خروجها من التحالف الرئاسي بسبب إخفاق النظام في تبني إصلاحات سياسية حقيقية في ظل وضع إقليمي خاص ميزته ثورات الربيع العربي، ويقال إن للدكتور عبد الرزاق مقري دوراً رئيسياً في فك هذا الارتباط الذي استمر بين حمس والنظام أكثر من 15 سنة.

هو في الأصل حامل لدكتوراه في الطب؛ مهنته الأصلية التي زاولها في مسقط رأسه المسيلة إلى غاية سنة 1997، العام الذي انتخب فيه عضواً في البرلمان الجزائري، والذي استمر فيه إلى غاية 2007 رافضاً إعادة الترشح مرة أخرى، حسب ما صرح به في الصحف حينها.

خلال السنوات العشر من نيابته في البرلمان تقلد منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، وكذا رئيس الكتلة البرلمانية لحزبه. وبعد خروجه من البرلمان برز أكثر كنائب لرئيس حركة مجتمع السلم، وذلك بعد تجديد انتخابه في هذا المنصب خمس سنوات جديدة خلال المؤتمر الوطني للحركة سنة 2008، ثم رئيساً للحركة بعد انتخابه وتزكيته من المؤتمرين في منافسة وصفت بالديمقراطية مع عبد الرحمن سعيدي، رئيس مجلس الشورى السابق، خلال المؤتمر الخامس سنة 2013.

مع مطلع العام 2017، تنازل الدكتور عبد الرزاق مقري عن رئاسة الحركة عبد المجيد مناصرة بعد ترسيم الوحدة يوم 22 يوليو/تموز 2017 ليقتسمها الطرفان 5 أشهر لكل طرف في المؤتمر التوافقي الاستثنائي لترسيم الوحدة[42]، ليعود لاحقاً إلى رئاستها عقب المؤتمر.

الشيخ محفوظ نحناح

بدأ الشيخ نشاطه الدعوي سنة 1963 بمسجد ابن سعدون بالبليدة، وفي سنة 1966 التحق الشيخ بالجامعة، وتحصّل على شهادة الليسانس في اللغة العربية سنة 1970، وقد

about. انظر أيضاً صفحة عبد الرازق مقري، موقع ويكيبيديا، تاريخ زيارة الرابط: 21 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/R0c77

42 المصدر نفسه.

أسهم مع أصدقائه في فتح أول مسجدٍ للطلبة بالجامعة المركزية، وكان أول مَن أمّ صلاة الجمعة، وقد حضرها 12 مصلّياً، منهم المفكر المشهور مالك بن نبي، ورفيق دربه الشيخ محمد بوسليماني، وفي هذه السنة التقى بمرشد جماعة الإخوان المسلمين عمر التلمساني، وقد شارك في المسيرات المطالبة بالتعريب وباحترام مرجعية الإسلام في منظومة القوانين الخاصة بالأسرة الجزائرية سنة 1971، ومواجهة الثورة الزراعية سنة 1973. وكان أولُ ظهورٍ علني لجماعته (جماعة الموحّدين: تيمّناً بدولة الموحِّدين) سنة 1975، للتنديد بالاشتراكية والميثاق الوطني، وأصدر البيان الشهير: «إلى أين يا بومدين؟»، والذي اعتُقل بسببه الشيخ و18 قيادياً معه، وحُكم عليه بـ15 سنة سجناً بعد المطالبة بإعدامه، وكانت مرحلة السّجن فرصةً للمراجعات العميقة في الفكر والسياسة والدعوة والحركة. وقد أُطلق سراحه سنة 1980، بعد تولّي الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم، وبعد زلزال الأصنام بالشّلف، وقد كان مسجوناً هناك[43].

عمل بعد خروجه من السّجن أستاذاً ومحاضراً بجامعة الجزائر في مادتي التفسير والسيرة النبوية، واجتهد في تأطير الصحوة الإسلامية بالجزائر، وإعادة بناء الجماعة ببُعدها وانتشارها الوطني، وقد جمع بين العمل الشعبي الجماهيري والتركيز النخبوي، كما حرص على النجاة بالعمل الإسلامي من التورّط في التغيير الراديكالي والعمل المسلح، وقد ظهرت جماعاتٌ مسلحة مثل الحركة الإسلامية المسلحة سنة 1982، وقُتل مؤسّسُها مصطفى بويعلي في 3 فبراير/شباط 1987. وبعد أحداث 5 أكتوبر/تشرين الأول 1988، وإقرار التعددية الحزبية والجمعوية والإعلامية في دستور 1989، أُسست (جمعية والإرشاد والإصلاح) يوم 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، بصفتها أولَ تمظهرٍ قانوني علني للجماعة برئاسة الشيخ.

وفي ٧ ديسمبر/كانون الأول 1990 أُعلن ظهور حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، تيمّناً بحماس الفلسطينية، وفي مايو/أيار 1991 عُقد المؤتمر التأسيسي الرّسمي للحركة، وانتُخب الشيخ رئيساً لها، وفي يناير/كانون الثاني 1992 حُلَّ البرلمان ودُفِع

43 ناصر حمدادوش، محطات مضيئة في مسيرة الشيخ محفوظ نحناح، الشروق الجزائرية، (4 يوليو/تموز 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 29 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/v1eqP

بالرئيس الشاذلي إلى الاستقالة، وأوقف المسار الانتخابي ودخلت البلاد في مأساة العنف والإرهاب، وكان موقفُ الحركة واضحاً منذ البداية، وهو التنديد بالعنف من أجل البقاء في السّلطة أو من أجل الوصول إليها[44].

غيرت الحركة اسمها إلى حركة مجتمع السلم (حمس) بعد صدور قانون يحظر على الأحزاب استعمال وصف (الإسلامي) في أسمائها، وشاركت في الحياة السياسية وفي أكثر من حكومة بحقائب وزارية. وترشح نحناح في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني 1995 منافساً للرئيس حينها اليمين زروال وسعيد سعدي ونور الدين بوكروح، وحصل على المرتبة الثانية بعد زروال بمجموع أصوات تجاوز ثلاثة ملايين صوت بحسب النتائج الرسمية المعلنة.

منع من الترشح مرة ثانية للانتخابات الرئاسية عام 1999 بحجة أنه لم يكن أحد مجاهدي حرب التحرير، فساند عبد العزيز بوتفليقة. توفي محفوظ نحناح يوم 19 يونيو/حزيران 2003 إثر مرض عضال عن عمر ناهز 61 عاماً، وخلفه في رئاسة حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني[45].

محمد بوسليماني

أحد أبرز وجوه حركة مجتمع السلم الراحلين، وأحد أبرز مؤسسيها.

بحكم مشاركته في الثورة عُيّن بعد الاستقلال على رأس اللجنة الثقافية بقسمة جبهة التحرير الوطني بالبليدة، ثم أبعد عن الإشراف عليها نظراً لنشاطه الثقافي البعيد عن الخط الأيديولوجي الاشتراكي. عارض فرض ميثاق 1976 على الشعب الجزائري الذي كان يرى فيه مخالفة لبيان أول نوفمبر، الذي ينص على مشروع مجتمع ديمقراطي في إطار المبادئ الإسلامية. حكم عليه سنة 1976 بثلاث سنوات سجن مع آخرين في قضية حركة الموحدين التي كانت تدعو إلى التوجه الإسلامي وتعارض المد الاشتراكي تحت قيادة الشيخ محفوظ نحناح، ووقّع معه وجماعة من الدعاة على بيان بعنوان: «إلى أين يا

44 المصدر نفسه.

45 محفوظ نحناح، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 28 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/CEhbZ

بومدين» .

أسهم في كثير من الحوارات السياسية مع الأحزاب والفعاليات والسلطة في أثناء الأزمة السياسية الجزائرية وقبلها . وكان أحد مؤسسي حركة المجتمع الإسلامي (حماس) سنة 1990 ، وهو أول نائب لرئيسها[46] .

كان محمد بوسليماني شديد التأثر بما وقع للجزائر في محنتها الدموية ، فلم يترك مجلساً إلا ودعا فيه إلى الصلح بين أبناء الجزائر ، وفَجْرَ يوم الجمعة 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1993 اقتحم مسلحون منزله وخطفوه ثم قتلوه بالسكين غدراً ، واكتشفت قوات الأمن جثته ، وتأكد الأمر بعد أن عاينها وفد من عائلته والجمعية يوم الجمعة 28 يناير/كانون الثاني 1994 ، ثم نقل جثمانه إلى مقبرة الدردارة بالبليدة يوم الأحد 30 يناير/كانون الثاني 1994[47] .

ج . أهم نقاط القوة

– قدرة الحزب وتشابكاته الاجتماعية والسياسية نتيجة لتجربته السياسية ، وخبرة قياداته في المجال السياسي مدة طويلة بعد الاستقلال .

– مشاركة حزب حركة مجتمع السلم في النظام السياسي الجزائري ، أسفرت عن إكسابه خبرة مهنية أكبر . فنشطاؤه أصبحوا سياسيين ومسؤولين حكوميين تعلّموا كيفية إدارة أمور الدولة وإسباغ التوجُّه الوطني على خطابهم وإيديولوجيتهم . وفي الوقت نفسه بدأ أعضاء الحزب الانخراط الاجتماعي مع أعضاء أحزاب أخرى ، وسعوا إلى إبرام شراكات سياسية جديدة[48] .

– ارتباط الحزب بجماعة (الإخوان المسلمين) وفروعها التنظيمية الدولية أعطى للحزب مساحة وقدرة من التأثير الكبير الإقليمي والدولي .

46 الشيخ محمد بوسليماني ، الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم حمس ، تاريخ زيارة الرابط: 22 سبتمبر/أيلول 2019 . https://cutt.us/HzjNY

47 المصدر نفسه .

48 دالية غانم ، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر ، مصدر سابق .

– براجماتية الحزب ومرونة حركته دفعته إلى أن يتموضع بشكل جيد بالقرب من السلطة، ما سمح له بالتأثير في العملية السياسية من الداخل.

د. نقاط الضعف

– يرى البعض أن حركة مجتمع السلم فقدت فعاليتها بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح، خاصة أن من خلفه في رئاسة الحزب لم يكن يملك نفس الكاريزما التي كان يملكها.

– فقدان الحزب لجزء كبير من قاعدته الشعبية وحدوث انشقاقات داخلية نتيجة أسباب مختلفة أهمها احتواء النظام الحاكم للحزب، وحدوث صراعات داخلية بالحزب قبل قدوم رئيسه الحالي عبد الرازق مقري.

– اتخاذ الحزب قرارات مترددة نتيجة لتموضعه في مساحة رمادية ما بين كونه حزب معارضة حقيقياً، وحزباً موالياً للنظام بشكل كامل.

– يرى كثير من المحللين أن الحزب وبعد عقدَين من العمل مع السلطة شهد نوعاً من «البرجزة» (من بورجوازية)؛ إذ أصبح مسؤولوه معتادين على منافع السلطة وامتيازاتها، وقد يكون من الصعب عليهم التخلّي عن مصالحهم، وأصبحت حركة مجتمع السلم -مرتبطة في نظر البعض- بالنظام ومروَّضةً ومستلحقةً، إلى حدّ أنها لا تستطيع أن تتحدّى السلطة الحاكمة في الجزائر بشكل فعلي أو أن تشكّل ثقلاً موازياً لها[49].

– هناك انتقادات توجه للحزب حتى من جزء من أعضائه ودوائره بأنه تلبس ببعض الأفكار غير الإسلامية البعيدة، وتبنيه لخطابات قومية في بعض الأحيان وليبرالية في أحيان أخرى، وهي أفكار بعيدة بقدر كبير عن حزب يفترض أن يكون ممثلاً للمشروع الإسلامي في الجزائر.

– علاقات الحزب الخارجية قد تؤثر في بعض الظروف في صورة الحزب داخل المجال السياسي العام الجزائري، ويعرضها لقدر من الهجوم الإعلامي من خصومها السياسيين.

– براجماتية الحزب كلفته في المقابل جزءاً من شعبيته، والأهم تأثيراتها، التي وصفت

49 المصدر نفسه.

بالسلبية ، في خطابه ومشروعه الإسلامي .

– الخرجات الإعلامية لرئيس حركة مجتمع السلم السابق أبوجرة السلطاني ، التي دافع فيها عن النظام السابق وقاداته ، وتصريحاته التي يعارض فيها مواقف عبد الرزاق مقري ، والتي تحدث التباساً في الخطاب الإعلامي للحركة .

هـ . المستقبل

تواجه الحزب مجموعة من الإشكاليات؛ أبرزها إعادة تموضعه استراتيجيّاً بعد الإطاحة ببوتفليقة ، خصوصاً مع الاتهامات التي وُجِّهت له بكونه أحد الأحزاب المستلحقة بنظام بوتفليقة ، واعتباره أداة في يده لا قوة معارضة حقيقية أو حزباً إسلامياً حقيقياً ، وهو ما أفقده قدرته على تعبئة الناخبين . هذا التموضع القديم يمثل عبئاً على حركة حمس بشكل كبير ، وهذه النظرة السلبية في أعين قواعده ومؤيديه يحتاج قادته إلى كثير من الجهد لتغييرها .

كذلك يواجه الحزب تحدياً كبيراً متمثلاً في خلق حالة توازن بين مجموعة الصقور التي يقودها رئيس الحركة الآن عبد الرزاق المقري ، ومجموعة الحمائم التي يقودها رئيس الحركة السابق أبوجرة سلطاني ، حتى لا يؤثر ذلك في حركة الحزب ومستقبله السياسي .

4- حزب طلائع الحريات

أ . نشأة الحزب والوجود السياسي

أُسس الحزب في 13 يونيو/حزيران 2015 من طرف القيادي السابق في حزب جبهة التحرير الوطني علي بن فليس ، والذي يشير في تعريفه بالحزب إلى أن مشروعه يحمل في طياته بديلاً إجرائياً بإمكانه أن يمنح البلد طريقاً أخرى آمنة يقطعها ، وأن يزوده بطموحات أشرف وأغنى يستحقها ، وأن يمده بآفاق أفضل وأرحب وجب عليه اقتحامها لصالح استقراره المدعم ، وأمنه المضمون ، ورقيه الأكيد ، وتنميته الحقيقية . هذه المساهمة المنتظرة من حزب (طلائع الحريات) يختصرها في ثلاثة عناوين رئيسية متكاملة

هي: العصرنة السياسية، والتجديد الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي[50].

ب. أهم الشخصيات المؤثرة

علي بن فليس

ولد بن فليس في 8 سبتمبر/أيلول 1944 بباتنة (420 كم جنوب شرق العاصمة)، وينتمي لعائلة ثورية قدمت تسعة شهداء في ثورة التحرير. قضى بن فليس أغلب فترات حياته الأولى في قطاع العدالة قاضياً ومحامياً وناشطاً حقوقياً. في مشواره السياسي ناضل بن فليس في الحزب الواحد وهو حينها جبهة التحرير الوطني. تولى منصب وزير العدل ثلاث مرات في حكومات: قاصدي مرباح، ومولود حمروش، وسيد أحمد غزالي، ودخل البرلمان عقب انتخابات 1997. وفي عام 1999 أدار الحملة الانتخابية للمترشح عبد العزيز بوتفليقة، الذي عينه أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، ثم مديراً لديوانه، قبل أن يعين رئيساً للحكومة عام 2000. وعاد لنفس المنصب خلفاً لأحمد أويحيى في 2002 حتى 2003، تاريخ بداية الصراع بينه وبين بوتفليقة[51].

قاد أمانة جبهة التحرير الوطني في بداية الألفية وحتى عام 2004، ثم استقال بعد صراع مع الرئيس بوتفليقة حيث نافسه في الانتخابات الرئاسية لعام 2004. وقدّم بن فليس استقالته خلال اجتماع طارئ للجنة المركزية للحزب، مباشرة بعد خسارته الانتخابات الرئاسية، التي واجه فيها الرئيس بوتفليقة[52]. عاد للترشح في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، وخسر مرة أخرى أمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وقد كان أول من أعلن ترشحه لرئاسيات 2019/12/12.

ج. نقاط القوة

تاريخ مؤسسه علي بن فليس ومعارضته الطويلة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ 2004.

50 علي بن فليس، مشروع حزب (طلائع الحريات) معتصر من بيان أول نوفمبر، موقع رأي اليوم، 25 مايو/أيار 2016، تاريخ زيارة الرابط: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. https://cutt.us/VjzEh

51 المترشحون الرسميون للانتخابات الرئاسية بالجزائر، الجزيرة نت، (14 مارس/آذار 2014)، تاريخ زيارة الرابط: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. https://cutt.us/faieQ

52 خمسة قادوا الحزب الحاكم بالجزائر.. هكذا كانت نهايتهم سياسياً، مصدر سابق.

اعتماد الحزب على كوادر جامعية وشبابية مؤهلة.

تمرس علي بن فليس في السلطة سنوات عديدة ومناصب متنوعة، وقربه من دوائر الحكم، ما يجعل منه من الشخصيات المقبولة من طرف السلطة والشعب على حد سواء.

الشعبية الكبيرة لحزب الجبهة التي استمدها من الوضع التاريخي السابق ذكره.

د. نقاط الضعف

تمحور الحزب حول شخصية مؤسسه علي بن فليس؛ ما يجعل مستقبله مقروناً بمصير رئيسه.

حداثة تأسيس الحزب؛ ما يجعله غير مستقر تنظيمياً بالقوة التي تمكنه من الاستمرار والانتشار، وقد تأخذ منه العملية وقتاً طويلاً نسبياً.

هـ. المستقبل

بترشح رئيسه علي بن فليس للانتخابات الرئاسية بعد الإطاحة ببوتفليقه فإنه يخوض مجازفة ترتهن أولاً لتنظيم الانتخابات من عدمها، فضلاً عن النتائج التي يمكنه تحصيلها فيها، وإن كان من الشخصيات الأكثر قدرة على التنافس إلا أن الحراك الشعبي والمزاج العام يصعب الجزم باتجاهات التصويت حتى في حالة إجراء الانتخابات.

5- جبهة الإنقاذ الإسلامية

أ. النشأة

يرى المهتمون بشؤون الحركة الإسلامية في الجزائر أن قيام ونشأة حزب سياسي ذي طابع ديني إسلامي، وبالسرعة التي برزت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كان نتيجة عوامل أساسية؛ منها[53]:

أ- أن رابطة الدعوة الإسلامية- التي اجتمع تحت مظلتها الإسلاميون عقب الانفتاح

53 مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية لصعود الحركة الإسلامية، ترجمة عادل خير الله، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، (د. ط)، 1999، ص 188-180.

الديمقراطي– لم تتمكن من احتواء التوترات والديناميات التي برزت في الحركة الإسلامية خاصة عقب أزمة أكتوبر/تشرين الأول 1988 .

ب– أن شهر أكتوبر/تشرين الأول كان فترة انتعاش آمال ومعتقدات توحي بأن التورط في السياسة–رغم دخول فعال للعديد من الشخصيات الدينية والرئيسية في الرابطة في المجال السياسي– قد يكون لغير مصلحة الحركة الإسلامية ، خاصة أنه من الممكن أن يوظف الاهتمام الرسمي وحتى الشعبي (بالحركة) المهم والاحترام الذي اجتذبه الإسلاميون .

ج– كان للدور الذي أداه علي بلحاج في أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988 ، من تنظيم للمسيرات ووعظ في الأوساط الشبانية ، خاصة أنه يتمتع بشخصية قيادية جذابة ، أهمية كبيرة في جذب عدد كبير من الأتباع ، لا سيما المهمشين في الضواحي الفقيرة .

د– أن السلطة السياسية كانت تعمل لإزالة العراقيل عن طريق النظام السياسي ، وفتح المجال أمام جماعات وأحزاب أخرى ، غير الحزب الواحد ، الممثل في جبهة التحرير الوطني .

هـ– أخيراً أن طبيعة (رابطة الدعوة الإسلامية) اللامبالاة بالسياسة ، وكانت تعمل فقط في مجال نشر القيم الإسلامية والدفاع عنها ، وهي ليست المجال الذي يكون فيه الحشد السياسي .

ب . نشأة الحزب ووجوده السياسي

لم يكن التيار الديني لينمو وبسرعة لولا تفاعل المجتمع الجزائري معه ، على اعتبار أن عملية الإحياء الديني التي عرفتها المجتمعات العربية والإسلامية عامة والمجتمع الجزائري خاصة– طيلة الستينيات وبدايات السبعينيات– مع بداية تشكيل الدولة الوطنية ، وحصول الجزائر على استقلالها ، وحتى قبل ذلك عندما تعامل المجتمع مع جمعية العلماء المسلمين التي جاءت وسط مد من التيارات الأيديولوجية كانت تجتذب الجزائريين نحو تبني أيديولوجيات قد لا تكون لها علاقة بطبيعة المجتمع وثقافته ، فكان أن شكلت (جمعية العلماء) حبل النجاة؛ إذ جمعت مبادئ وقيم المجتمع الروحية ، وعبرت عن حقيقة مطالبه ، خصوصا مع زيادة نبرة التغريب ، والتبني لأيديولوجيا وعقائد مستوردة– من

وجهة نظر مؤيدي التيار الإسلامي وقطاع كبير من الشارع المؤيد له– لا تعبر حقيقة عن ثقافة المجتمع المرتبطة أصلاً بالإسلام من قبل بعض الأحزاب، فتكوين الإسلاميين الجزائريين لحزب سياسي، نتيجة للانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وفّر للإسلاميين على مختلف توجهاتهم مرونة في الحركة، وقدرة على جذب قطاعات جماهيرية واسعة، خاصة أن المرحلة تبدأ بتعددية سياسية تتطلب من كل تشكل سياسي تقديم أفضل ما لديه من برنامج عملي، لمن سيكون ممثلاً لهم في الهيئات السياسية الديمقراطية والتعددية السياسية، الداعية إلى الأحزاب.

إن تحليلاً يتناول (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) منذ تأسيسها في فبراير/شباط 1989، إلى انتصارها في انتخابات يونيو/حزيران 1990، يكشف أمرين رئيسين يتعلق كلاهما بجدول أعمالها وبرنامجها المقترح، هذان الأمران– حسب (مايكل ويليس)– هما:

أ– الغياب الفعال لأي برنامج سياسي اقتصادي، أو برنامج سياسي.

ب– تشديدها (الجبهة) على موضوعات اجتماعية محددة.

وللتعريف ببرنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كحزب سياسي معتمد وفائز بالانتخابات المحلية في يونيو/حزيران 1990، يمكن الحديث عن خطوط عريضة؛ مثل رؤيتها للاقتصاد القائمة على البحث عن توازن بين حاجات الاستهلاك وظروف الإنتاج، كما ترتكز على العلاقة المتممة بين الكم والكيف، آخذة بالحسبان النمو الديمغرافي والتطور الثقافي والاستقلال الاقتصادي التام، ويفهم من هذا أن برنامج جبهة الإنقاذ الاقتصادي لم يخرج عن الإطار العام للسياسة الجزائرية، والاستثناء الوحيد فيه هو التشديد على الاستقلال الاقتصادي، وهو أمر طبيعي، بالنظر إلى (الوطنية) والقومية التي ميزت العلاقات الاقتصادية (للشرق) مع الغرب. وطبعاً فإن البرنامج الاقتصادي الذي تقدمت به (جبهة الإنقاذ الإسلامي) لم يخل من اقتراحات وفق المنظور الإسلامي، حيث ضمنت برنامجها شرط وجوب مطابقة المجالات الاقتصادية الخاصة، أو المجالات السياسية المحددة، للشريعة الإسلامية. كما عبر برنامجها عن التزام الدولة بإقامة المصارف الإسلامية التي تحرم (الربا) أو التعامل به، فالأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الثمانينيات لم يكن

لها - حسب عباسي مدني- أساس مادي ، وعليه فإن الأزمة - وفق ما يراه- ستجد حلاً- في عهد الدولة التي سعت إلى تأسيسها الحركة الإسلامية ، وانتصار ممثلها جبهة الإنقاذ الإسلامي في الانتخابات التعددية الأولى- لها باستعادة الأخلاق والإيمان الديني[54] .

واحتوى القسم الأكبر من أدبيات الجبهة الإسلامية للإنقاذ على كثير من النقاط المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والثقافية والتربوية؛ فالاهتمام بدور النساء في المجتمع ، وتأكيد الحاجة إلى موافقة النظام التربوي للنهج الديني القائم على الشريعة الإسلامية وضرورة تعريبه ، احتلتا المركز الرئيسي في برنامج السياسة الاجتماعية للجبهة . فحول المرأة ، كان موقف جبهة الإنقاذ لا يغاير مسار (التيار الإسلامي) العام الذي كان يرى أن ينص القانون الجزائري على حقها في التفرغ للمهمة الأساسية التي تفرضها عليها فطرتها ، كما يجب على المجتمع الجزائري أن يعتبر عملها التربوي عملاً اجتماعياً تكافأ عليه مادياً وأدبياً ، فدور المرأة– حسب برنامج الحركة– يجب أن يكون مبدئياً في البيت ، وعملها في البيت يجب أن يعد شرعياً ، بصفته عملاً اجتماعياً تربوياً ، يعطيها الحق في الحصول على مرتب تقاعدي[55] .

في عام 1992 كان موعد النزال الحاسم بين حزبي (الجبهة الإسلامية) و(التحرير الوطني) ، المتمثل في الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها نهاية تلك السنة ، وكانت كلّ المؤشرات توحي باكتساحٍ رهيبٍ لحزب جبهة الإنقاذ للتشريعيات ودخول البرلمان بقوة ، وبينما كانت الجبهة الإسلامية تستعد للجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية؛ وفي مشهدٍ مفاجئ ، وبضغطٍ من الجيش الجزائري ، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته ، وإلغاء الانتخابات البرلمانية ، وتسليم الحكم لمجلسٍ للدولة من جنرالاتٍ بالجيش لتسيير المرحلة ، الذي بدوره أعلن عن حالةٍ للطوارئ بالبلاد في 9 فبراير/شباط 1992 ، وحلّ (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وأودع الآلاف من أنصار الجبهة في معتقلات أقيمت بالصحراء الجزائرية[56] .

54 المصدر نفسه ، ص 185-183.

55 عروس الزبير ، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د . ط) ، 1999 ، ص 192 .

56 عبد القادر مسعود ، الشيخ علي بلحاج المعارض الذي لا يزال يخيف النظام ، ساسة بوست ، (26 فبراير/

ج . أهم الشخصيات المؤثرة

عباس مدني

لقي عباسي مدني تعليمه الأوّلي في مسقط رأسه (بسكرة) على أيدي بعض شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وفي أربعينيات القرن الماضي انخرط في خلايا حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وانخرط في المنظمة الخاصة ، الذراع المسلحة لحزب الشعب وحركة الانتصار ، ولما اندلعت الثورة الجزائرية سنة 1954 كان أول من وضع قنبلة في الإذاعة الجزائرية ، وكان يومها يعمل تحت إمرة رابح بيطاط . وبعد الاستقلال أكمل تعليمه بين جامعات الجزائر وبريطانيا ، ليحصل على ماجستير في التربية ، ثم الدكتوراه في التربية أيضاً ، لينتقل إلى التدريس بالجامعة الجزائرية .

بدأ عباس مدني نشاطه السياسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني في عهد الحزب الواحد ، وترشح للمجلس الولائي بالعاصمة في سبعينيات القرن الماضي ، حيث لم يكن ممكناً النشاط السياسي خارج الحزب الحاكم إلا في إطار السرية ، والشيخ عباس لم يعرف عنه النشاط السري؛ بل كان يجهر بمعارضته للنظام ، ثم اختفى من المسرح السياسي الرسمي ، واصطف في الشق المعارض ، ولكن مصلحاً اجتماعياً لا مناضلاً حزبياً ، وبحكم علاقته السابقة بالحركة الإصلاحية الجزائرية فقد كان الوعاء الطبيعي له هو التيار الإسلامي ، الذي لم يرض عن طبيعته التنظيمية ، ومع ذلك انخرط في النشاط المسجدي والجامعي ، في أوساط شباب الحركة الإسلامية ، ولعل أول ظهور سياسي قوي له كان في أحداث سنة 1982 ، التي دعا فيها الشعب إلى تجمع الجامعة المركزية في صلاة الجمعة ، رداً على حملة النخب اليسارية في النظام السياسي ضد الطلبة الإسلاميين[57] .

في سنة 1989 مع الانفتاح الذي أجراه النظام السياسي إثر أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988 ، أسس الشيخ مدني ، رفقة بعض الدعاة ، حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وكان للحزب تجربتان انتخابيتان حصل فيهما على الأغلبية ، ولكن المؤسسة

شباط 2019) ، تاريخ زيارة الرابط: 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 . https://cutt.us/OTwHZ

57 هذا هو عباس مدني مما عرفته ، جريدة الشروق الجزائرية ، (26 أبريل/نيسان 2019) ، تاريخ زيارة الرابط: ٢٥ سبتمبر/أيلول 2019 . https://cutt.us/zNfGn

العسكرية الجزائرية قامت بانقلاب عسكري، وأوقفت مسار الانتخابات، وحلت الحزب، وسجنت قياداته، ومنهم الشيخ عباس نفسه، وتوفي في النصف الأول من عام 2019[58].

علي بلحاج

لم يكد يبلغ علي بلحاج الثالثة من عمره حتى التحق والده (محمد الحبيب بن محمد الطيب بن حاج)، سنة 1959، بركب الثورة الجزائرية، وكان والده حافظاً لكتاب الله ودارساً للفقه المالكي، وكان متقناً للغة الفرنسية، وكان اختصاصه الحربي نزع وزراعة الألغام.

في سنة 1961 استشهد والد علي بلحاج قرب خط موريس حين كان ينزع الألغام، وكان يبلغ من العمر عند استشهاده 34 سنة. في سنة 1963 وبعد الاستقلال عادت العائلة إلى الجزائر العاصمة بحي ديار الشمس، وبعد ثلاث سنوات من ذلك؛ أي في سنة 1966، توفيت والدة علي بلحاج بعد مرض عضال وطويل وهي لم تتجاوز الأربعين. في سنة 1976 تعرف علي بلحاج على الشيخ عمر العرباوي (أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين) الذي درس على يده في حلقات علمية: التوحيد وأصول الفقه، والفقه المقارن، ثم بدأ علي بلحاج يلقي دروساً في بعض مصليات ومساجد القبة بالعاصمة، وكانت أول حلقة له بمصلى حي ديار الباهية، فذاع صيته واشتهر بين الشباب المتعطش للعلم الذي أصبح يتابع دروسه في مساجد العاصمة. في30 أغسطس/آب 1983 ألقت السلطة القبض على علي بلحاج في قضية بويعلي مصطفى المشهورة (من أوائل الدعاة الذين تبنوا العمل المسلح في الجزائر)، وحكم عليه بـ5 سنوات سجناً نافذة بتهمة تكوين جمعية سرية، وعدم التبليغ عن وقوع الجناية، وشتم هيئة نظامية، وكانت علاقة علي بلحاج ببويعلي تنحصر في إصدار الفتاوى الشرعية لجماعة بويعلي.

في مطلع سنة 1989 وبعد أن هدأت انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول وجاء دستور فبراير/شباط الذي فتح باب التعددية السياسية كان الشيخ علي بلحاج من أوائل من فكر

58 المصدر نفسه.

في تأسيس حزب سياسي إسلامي، وبالفعل أسس، بالمشاركة مع زميله الشيخ عباس مدني، جبهة الإنقاذ[59].

قبيل وقف الانتخابات اعتقل علي بلحاج وحكم عليه بالسجن 12 سنة، ورغم خروجه منذ سنوات فإنه ما يزال ممنوعاً من مزاولة النشاط السياسي، وبشكل مستمر تحتجزه أجهزة الأمن ساعات أو أياماً ثم تطلق سراحه.

د. نقاط القوة

جبهة الإنقاذ ذات تاريخ طويل في الشارع الجزائري، وحتى الآن لا تزال الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري تتذكر الفوز الكبير الذي حققته في الانتخابات التي ألغاها الجيش في بداية التسعينيات.

يرى كثير من مؤيدي جبهة الإنقاذ أنها ظلت محافظة على وضعها في كرسي المعارضة، ولم تتماهَ في الدخول في قلب منظومة السلطة، ورضيت بفتات هامشي كغيرها من الأحزاب.

لها دور جيد في نشر الفكرة الإسلامية على المستوى الاجتماعي.

امتلاك مشروع قوي للضبط الديني والأخلاقي للمجتمع.

هـ. نقاط الضعف

حظر الحزب وعدم قانونية وجوده، حيث حُلَّ الحزب عام 1992 بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي حصد الحزب فيها المركز الأول.

غياب (الرؤية) والمشروع السياسي الإصلاحي التغييري، حيث يرى كثير من المهتمين بالحركة الإسلامية أن (جبهة الإنقاذ) غابت عنها رؤية منهجية واضحة ومحددة على درجة عالية من النضج (السياسي) للتعامل مع السلطة السياسية القائمة التي ترى أن الحركة الإسلامية هي جزء من المشروع التحديثي للدولة الحديثة.

59 السيرة الذاتية لعلي بلحاج، الموقع الرسمي للشيخ علي بلحاج، تاريخ زيارة الرابط: 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://www.alibenhadj.net/page/1

ليس لدى الحركة البرنامج العملي لمشروع سياسي فعلي يمكنه أن يستوعب تيارات سياسية متنوعة، وهيكل الدولة القديم، والمرونة الكافية للتعامل مع متغيرات معقدة داخلية وخارجية، وهو ما يضع دائماً جبهة الإنقاذ في أزمة.

يرى البعض أن الديمقراطية الإسلامية أو الصورة النمطية التي يتمثلها التيار الإسلامي لإدارة الحكم قد تراجعت، وذلك بسبب إفلاس التجربة السياسية للأحزاب الإسلامية في الجزائر وعجزها شبه المطلق عن تقديم الحل للأزمة، فضلاً عن بلورة مفهوم إجرائي عملي لإدارة حكم راشد يعطي معنى للديمقراطية، حتى ولو لم يسمِّها بنفس الاسم. فقد كان شعار (الإسلام هو الحل) لا يحمل أي مضمون؛ لأنه لم يستخلص من الواقع والتاريخ، حيث قُدِّم في عدة مناسبات من الانتخابات، ولوّح به ضد الأحزاب الأخرى وضد السلطة، ثم تبيّن عدم مصداقيته؛ بسبب عدم استناده إلى نصوص اجتهادية فقهية وفكرية وسياسية كبرى، وافتقار حركة مجتمع السلم بشكل خاص، والحركة الإسلامية في الجزائر بشكل عام، إلى مرجعية أيديولوجية محكمة[60].

الحظرُ السياسي المفروض على قادته، وأبرزهم علي بلحاج، يمثل أزمة كبيرة للحزب في العودة لممارسة النشاط السياسي مرة أخرى.

تمحوُر الحزب حول قيادتين تاريخيتين هما علي بلحاج وعباس مدني، ثم بعد موت الأخير فقد الحزب أهم ركن تنظيمي مثل القيادة التاريخية للحزب.

ارتباطه في مخيلة الجزائريين بالعشرية السوداء، التي لا يمكن نفي تحمله قدراً من المسؤولية السياسية فيها بشكل ما.

الانقسامات بين قياداته، وسعي بعضهم إلى تأسيس أحزاب جديدة خارج الجبهة؛ على غرار محاولات قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ مدني مزراق.

و. المستقبل

سيظل مستقبل (جبهة الإنقاذ) مرهوناً بتغييرات هيكلية في النظام السياسي الجزائري

60 نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، مصدر سابق.

القائم ، وتقديم الإنقاذ تصورات عملية أكثر مرونة في التعامل مع الوضع السياسي الداخلي والخارجي ، كما أن عدم قانونية وضع الحزب يمثل عقبة أمام عودته مرة أخرى إلى المجال السياسي . وفي أغلب الأحوال فإن عودته قد تكون تحت اسم آخر .

6- الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء

أ. النشأة والوجود السياسي

هو تحالف استراتيجي بين ثلاثة أحزاب إسلامية هي: حركة البناء الوطني ، وجبهة العدالة والتنمية ، وحركة النهضة . وقد وقّعت الأحزاب الثلاثة على وثيقة (التحالف الاستراتيجي) في يناير/كانون الثاني 2017 ، لخوض الانتخابات التشريعية في مايو/أيار 2017 . ويهدف هذا التحالف إلى المحافظة على حماية الوحدة الوطنية ، والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ، وتحقيق التقارب مع جميع التشكيلات السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية وتنمية ثقافة العمل المؤسساتي في المجتمع الجزائري .

وحركة النهضة ، التي تقود هذا التحالف ، أُسست في ديسمبر/كانون الأول من عام 1988 ، على يد جاب الله عبد الله ، والتي أسماها حينها (جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي) ، والتي تحولت إلى حزب النهضة في أكتوبر/تشرين الأول 1990 بقسنطينة لكي تأخذ موقعاً وسطياً قريباً من الاعتدال . والمادة ٤ من القانون الأساسي للحركة تنص على أن مصادر عملها تستمد من مبادئ أول نوفمبر ، وأرضية الوفاق الوطني ، وتهدف إلى إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية ، ونظام اقتصادي يزاوج بين الحرية الاقتصادية وواجب الدولة في الرعاية .

قاطعت حركة النهضة الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 ، وفي تشريعات ٥ يونيو/حزيران 1997 تحصلت على 34 نائباً ، محتلة المرتبة الرابعة ، لكنها ترفض المشاركة في الحكم وتفضل البقاء في المعارضة .

عام 1999 تعرض الحزب لحركة انشقاق قوية عندما خرج منه مؤسسه جاب الله وأنصاره نتيجة لخلاف حاد بينه وبين الحبيب آدمي الأمين العام للحزب ، بسبب تأييد هذا الأخير وأنصاره لبوتفليقة كمرشح للانتخابات الرئاسية ، وهو ما كان يرفضه جاب الله ،

الذي خرج من حركة النهضة، وأسس حركة الإصلاح الوطني، الذي تفكك وانشقت قياداته على جاب الله، فقام الأخير بتأسيس جبهة العدالة والتنمية، فيما تولى آدمي رئاسة حزب النهضة بعد هذا الانشقاق، ولكنه استقال من منصبه على خلفية نتائج النهضة في الانتخابات البرلمانية عام 2002، حيث انهار عدد نوابها من 34 نائباً إلى نائب واحد فقط، وحصلت في الانتخابات التشريعية في 2007 على 5 نواب[61].

أما (جبهة العدالة والتنمية)، المجموعة الثانية في هذا التحالف، فقد أسسها الشيخ عبد الله جاب الله في 30 يوليو/تموز 2011 بالعاصمة الجزائرية، بعدما خرج من حركة النهضة. واختارت الجبهة المرجعية الإسلامية والخط الوسطي، وشاركت في آخر انتخابات تشريعية سنة 2012 وفازت بسبعة مقاعد في البرلمان. وتعرف الجبهة نفسها بأنها «تنظيم سياسي إصلاحي شامل مفتوح لكل أبناء الأمة المؤمنين بواجب التعاون على التمكين للإسلام، والتنمية للوطن، والعدل في رعاية مصالح الأمة وحماية حقوقها وحرياتها». وتعد الجبهةُ السياسةَ «اجتهاداً دائماً في حماية الناس ورعاية مصالحهم وحفظ حقوقهم وحرياتهم بمنطق الحق والعدل، وتؤكد أن العمل السياسي بهذا المعنى ثورة في الإصلاح الاجتماعي الواسع»[62].

وفي ديسمبر/كانون الأول من عام 2016 أقرت الهيئات القيادية لحزب (العدالة والتنمية) في الجزائر بقيادة عبد الله جاب الله، وحركة (النهضة)، مشروع إعادة توحيد ما يُعرف بحركة (النهضة) التاريخية، والاندماج في إطار حزب واحد والعودة إلى ما قبل 1999. وقرر مجلسا شورى الحركتين المصادقة على المشروع بعدما وافقت عليها الهيئات المحلية. وتحدث قياديون بالحزبين أن مشروع الوحدة بينهما بدأ التفكير فيه منذ مدة، وحصلت عدة اجتماعات ولقاءات لتحديد أولويات وترتيبات الوحدة وإعادة (النهضة) التاريخية إلى الوجود السياسي.

تُمثّل هذه الوحدة خطوة مهمة على صعيد توجّه الإسلاميين إلى التكتل مجدداً، بعد

61 معبود مريم، المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص 137.

62 العدالة والنهضة والبناء.. تحالف «استراتيجي» بالجزائر، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019: https://cutt.us/MrWEZ

فترة جربوا فيها خيارات سياسية متعددة، كالمشاركة في الحكومة، والشراكة السياسية مع السلطة، وتغيير المواقف، وتبني هندسة سياسية جديدة تتجاوز دور الزعيم المؤسس إلى سلطة المؤسسات الداخلية للحزب[63]. وفي شهر يناير/كانون الثاني 2017 انضمت إليهما حركة البناء الوطني، ليدشنوا تحالفاً ثلاثياً أطلق عليه اسم (الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء) ووصف بالاستراتيجي[64].

ب. أهم الشخصيات بالتحالف

عبد الله جاب الله

دخل جاب الله العمل السياسي الإسلامي مبكراً في عام 1969 تقريباً، في الـ15 من عمره، وحاول تأسيس خطاب إسلامي معتدل. وفي الممارسة السياسية يتخذ جاب الله موقف المعارضة الإسلامية التي تؤمن بالحوار والتعددية. عد من مؤسسي جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، وكان عضواً مؤسساً لرابطة الدعوة الإسلامية برئاسة الشيخ أحمد سحنون (الأب الروحي لإخوان الجزائر). وكان جاب الله قد عارض مشروع الميثاق الوطني، ورفض التوجه الاشتراكي للسلطة أواسط السبعينيات، فاعتقل وحُقِّق معه للمرة الأولى بتهمة قلب النظام. بعد أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988 الدامية أنشأ جاب الله جمعية النهضة الثقافية، لتكون بوابة للعمل العلني، ونواة للحزب السياسي الذي أعلن عنه لاحقاً في شهر سبتمبر/أيلول 1990 تحت اسم: (حركة النهضة الإسلامية)[65].

بعدما ألغيت الانتخابات البرلمانية في يناير/كانون الثاني 1992 ترأس جاب الله خلال مدة وجيزة ما عرف باسم (لجنة احترام اختيار الشعب)، وفي سنة 1994 عقدت حركة النهضة الإسلامية مؤتمرها التأسيسي، سعياً منها لبلورة برنامج سياسي أكثر واقعية ومرونة، يستجيب للمرحلة المقبلة التي اتسمت بالاحتقان والعنف السياسي.

63 عثمان لحياني، الجزائر: حركة النهضة تنهي 16 عاماً من الانقسام، العربي الجديد، (10 ديسمبر/كانون الأول 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 19 سبتمبر/أيلول 2019: https://cutt.us/cz2km

64 العدالة والنهضة والبناء.. تحالف «استراتيجي» بالجزائر، مصدر سابق.

65 سيرة ذاتية للشيخ عبد الله جاب الله، بوابة الحركات الإسلامية، (13 أغسطس/آب 2015)، تاريخ زيارة الرابط: 17 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/NUG62

– أحمد الدان: الأمين العام لحركة البناء الوطني.

– لخضر بن خلاف: قيادي بارز بجبهة العدالة والتنمية.

ج. نقاط القوة

– تحالف ثلاثي إسلامي قوي يقدم نفسه بوصفه تحالفاً إسلامياً معتدلاً في مقابل أحزاب إسلامية أخرى مثل حركة المجتمع السلم وجبهة الإنقاذ.

– الخبرة الطويلة لقياداته مثل عبد الله جاب الله، أحد أبرز قيادات التحالف، في العمل الدعوي والاجتماعي والسياسي.

– تموقعه غالباً في المعارضة؛ ما يتيح قدراً من المصداقية لخطابه، على عكس حركة مجتمع السلم مثلاً.

د. نقاط الضعف

– وجود أكثر من حزب داخل التحالف يهدد بالانشقاق، خصوصاً بسبب الصراع على زعامة وقيادة التحالف التي قد تبدو حتى على لسان أحمد الدان، الأمين العام لحركة البناء[66]، أحد الإشكاليات التي قد تواجه التحالف، وتحديداً حين التفاوض على طاولة الترشح في الانتخابات البرلمانية، أو حين التشاور حول دعم مرشح رئاسي مستقبلي بعينه.

– النزعة الانفرادية في القرار التي يوصف بها عبد الله جاب الله ويعدها البعض أحد أسباب كثرة الانشقاقات التي تعرفها الأحزاب التي أسسها.

هـ. المستقبل

في ظل الانفتاح الحادث في الجزائر بعد ثورة نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ومع الإشكاليات التي قد تواجه (حركة مجتمع السلم)، بصفتها حركة كانت أقرب للنظام القديم، ولخسارة الأخيرة بعض قواعدها بسبب اتهامها بمحاباة نظام بوتفليقة، يمكن أن

66 الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء.. مهدد بالانقسام، موقع قناة تلفزيون النهار على يوتيوب، (9 يونيو/ حزيران 2017)، تاريخ زيارة الرابط: 19 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/FQcjS

يحصد التحالف– إذا ما أثبت حضوراً أكبر في المجال السياسي، وعمل بجد في تنظيم قواعده– جزءاً لا بأس به من الأصوات الانتخابية.

7- حزب العمال

أ. نشأة الحزب ووجوده السياسي

هو حزب اشتراكي، أُسس عام 1990 بعد فتح مجال التعددية السياسية الذي جاء به دستور 1989. يتبنى الأفكار التروتسكية، ويعد من أهم الأحزاب في الساحة السياسية، كان هذا الحزب موجوداً كتيار يعمل في السر قبل التعددية الحزبية، ويعتبر فئاته التي يدافع عنها بالأساس هي العامل والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

يعد الحزب من أبرز قوى المعارضة السياسية، وخاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، للسياسة المنتهجة من السلطة، وقد شارك في مؤتمر روما مع قوى المعارضة، كما شارك في أغلب الاستحقاقات التي عرفتها الجزائر، سواء التشريعية أو المحلية أو حتى الرئاسية[67].

يمتلك الحزب برامج ما زال يتمسك بها منذ تأسيسه عام 1990؛ وهي الدفاع عن حقوق العمال، ومناهضة خصخصة المؤسسات الحكومية، والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، ورفض سياسات المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مع الدعوة إلى صون وحدة البلاد[68].

قاطع حزب العمال الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول 1991 التي فازت فيها جبهة الإنقاذ، وفي الوقت نفسه عارض مبدأ إلغاء الشوط الثاني من هذه الانتخابات الذي كان مزمعاً إجراؤه في يناير/ كانون الثاني 1992[69]. لاحقاً شارك في جل

67 موساوي إبراهيم، وأونان عاشور، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، ص 31.

68 حزب العمال الاشتراكي، البرنامج السياسي للانتخابات التشريعية لـ 4 ماي 2017، صفحة حزب العمال على موقع الحوار المتمدن، الحوار المتمدن، (10 أبريل/ نيسان 2017)، تاريخ زيارة الرابط: 24 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/Lwh21

69 لويزة حنون، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/0M5EF

الاستحقاقات الانتخابية، وظل محافظاً على خطه المعارض؛ حيث رفض المشاركة في جل الحكومات.

ب. أهم الشخصيات المؤثرة

لويزة حنون

بدأت منذ عام 1979 نشاطها السياسي النسوي خارج جبهة التحرير (الحزب الحاكم) وذلك في مدينتها عنابة، ثم انتقلت إلى مدينة الجزائر عام 1980 حيث نشطت في الدفاع عن قانون الأسرة المثير للجدل آنذاك. وفي عام 1981 انضمت إلى المنظمة الاشتراكية للعمال، وهي منظمة تروتسكية سرية. في فبراير/ شباط 1989 أعلنت التعددية الحزبية في الجزائر، فأعلنت حنون عام 1990 تأسيس حزب العمال، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الناطقة الرسمية باسمه[70].

وفي انتخابات 5 يونيو/حزيران 1997 أصبحت لويزة حنون، مع ثلاثة من أعضاء حزب العمال، أعضاء في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان). وأرادت لويزة حنون ترشيح نفسها في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1999، لكنها لم تحصل على الـ75 ألف توقيع التي ينص القانون عليها ليتسنى لها المشاركة[71]. وقد استمرت في تزعم قيادة الحزب منذ تأسيسه حتى دخولها السجن بعد انتفاضة 22 فبراير 2019 بتهمة المشاركة في اجتماع هدف إلى انقلاب عسكري.

ج. نقاط القوة

– يعد من الأحزاب اليسارية ذات التأثير الجيد في المشهد السياسي الجزائري قبل الثورة الأخيرة، ترشحت رئيسته لويزة حنون للرئاسة ثلاث مرات، وقادت الأخيرة من خلال حزبها التفاوض مع أحزاب كبيرة من أجل فك الأزمة التي شهدتها الجزائر في التسعينيات، فيما عرف باسم (عقد روما)، وأهّل دخول الحزب هذا المسار أن يصبح رقماً في المعادلة السياسية التي تكونت في أواخر التسعينيات، كما كان لها دور في تغيير

70 المصدر نفسه.
71 المصدر نفسه.

العديد من قوانين المحروقات .

د . نقاط الضعف

– ارتباط مسيرة الحزب بمسيرة زعيمته لويزة حنون ، واعتماد الحزب عليها بشكل كبير ، وعدم وجود هيئة تنظيمية كبيرة بالحزب كتلك الموجودة لدى الأحزاب الجزائرية الكبيرة .

– خطاب الحزب وبرنامجه اليساري الذي يوصف بالراديكالية داخل مجتمع محافظ ، وفي ظل متغيرات اقتصادية عالمية ، قد لا يؤهله كثيراً لأخذ مقعد متقدم في المجال السياسي ، كما هو حال أغلب الأحزاب والحركات اليسارية بالعالم العربي .

– ضعف قواعده التنظيمية ، وأيضاً ضعف شعبيته في الشارع الجزائري .

– تورط زعيمة الحزب في مخطط السعيد بوتفليقة والجنرال توفيق للانقلاب على قائد الأركان .

هـ . المستقبل

ينتظر الحزبَ مستقبل غامض في ظل التحولات الكبيرة بالجزائر؛ نظراً لوجود زعيمته لويزة حنون في السجن ، التي تواجه لائحة اتهامات من قِبل محكمة عسكرية من ضمنها الوقوف في مؤامرة ضد الجيش وسلطة الدولة .

8- جبهة القوى الاشتراكية

أ . نشأة الحزب ووجوده السياسي

حزب يساري يوصف بأنه أقدم حزب معارض في الجزائر ، أُسس عام 1963 ، وتزعمه عند تأسيسه الزعيم التاريخي الراحل حسين آيت أحمد ، لكنه استقال منه في مايو/أيار 2013 . يتمتع بشعبية كبيرة في منطقة القبائل . قاطع حزب القوى الاشتراكية الانتخابات التشريعية التي جرت عامي 2002 و2007 ، لكنه شارك في انتخابات 2012 ، وحل في المرتبة الرابعة بـ26 مقعداً[72] .

[72] معبود مريم ، المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص 145-144 .

جاء ميلاد الحزب ونشأته على يد الاشتراكي الثوري حسين آيت أحمد، الذي دخل المعارضة مبكراً بعد اصطدامه مع نظام بن بلة ثم نظام بومدين، أنشأ حزباً سياسياً يأخذ شكل حزب طلائعي يهدف إلى إحياء الثورة، وتطبيق الاشتراكية المبنية على الانخراط الشعبي، ويسعى من ذلك لأن يكون تجمعاً من قوى اشتراكية واسعة، ومن هنا جاءت تسمية القوى الاشتراكية؛ فهو يجمع كل من أقصاهم النظام بالنظر إلى أصلهم أو وضعهم الاجتماعي أو لرأيهم السياسي.

وجاء ميلاد جبهة القوى الاشتراكية في 3 سبتمبر/أيلول 1963، لكن ما يعاب عليها أنها وصفت بالحركة الجهوية[73]؛ أي ركزت على مناطق جغرافية بعينها، مثل منطقة القبائل.

ب. الشخصيات القيادية والمؤثرة بالحزب

حسين آيت أحمد

مؤسس الحزب، وأبرز قادة المقاومة ونضال الاستعمار الفرنسي، كانت لديه قناعاته الخاصة بالنضال العسكريّ بصفته طريقاً وحيداً لانتصار الثورة وتحرير بلاده. هذا التصميم وتلك الرؤية العسكرية النضالية جعلتهُ رئيساً للمنظمة الخاصة التي اقترح إنشاءها عام 1947 لتكوين الكوادر العسكرية لتطوير العمل المسلح في مواجهة الاستعمار.

بعد الاستقلال قاد حسين آيت أحمد تمرُّداً عسكريّاً على صديقه بن بلة، ولكنه فشل عام 1964. الاختلاف أوصل آيت أحمد بعد هربه من السجن إلى منفاه بسويسرا، حيث أكمل حياتهُ ونال الدكتوراه في القانون. وقد عارض جميع أنظمة الجزائر التي جاءت بعد الثورة، ما جعل لقبه هو: المعارض الأبدي للنظام الجزائري.

عام 1963 أسس آيت أحمد حزب جبهة القوى الاشتراكية، وظل زعيماً له حتى عام 2012. عاد آيت أحمد إلى موطنه عام 1989، وشارك حزبه في انتخابات الولايات ثم الانتخابات النيابية، ولكنه آثر المنفى على وطنٍ يضيقُ به من جديد، فعاد لمنفاه عام 1992

73 بلقندوز خديجة، النظام الحزبي الجزائري من 1989 إلى 2007، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2013، ص 104.

بعد أسابيع من اغتيال رفيق دربه محمد بوضياف، ولكنه عاد وترشح لانتخابات 1999 الرئاسية، وانسحب منها لأنه عدها انتخابات لمرشَّح النظام، ورغم انسحابه فقد حل في المرتبة الثالثة.

حين وفاته في عام 2015 أقرَّ الرئيس السابق بوتفليقة ثمانية أيام حداداً، ووجه رسالة إلى عائلته يقولُ فيها: «كان مخلصاً لوطنه، جريئاً في مواقفه، وفيّاً لمبادئه، لطيفاً في تعامله، بنّاء في انتقاداته، شريفاً في معارضته لبعض المسؤولين الذين كثيراً ما اختلف معهم في نمط الحكم»[74].

ج. نقاط القوة

– التاريخ القديم للحزب، حيث يعد أقدم الأحزاب الجزائرية.

د. نقاط الضعف

– اقتصار انتشار الحزب على منطقة القبائل.

– قبل موت حسين آيت أحمد، كان الحزب يتمحور بشكل كبير حول شخصية مؤسسه، ويمشي وفقاً للرؤية السياسية التي وصفت بالراديكالية، ولم يتسرب إليها قدر من المرونة إلا قبل وفاة المؤسس بسنوات قليلة، وبفقدان الحزب آيت أحمد، بعد وفاته عام 2015، فقد الحزب رمزه التاريخي، وخلا منصب الرئاسة من زعيم له نفس الكاريزما والحضور التاريخي.

– ضعف الهياكل التنظيمية والقاعدة الجماهيرية.

هـ. المستقبل

يمكن أن يجد الحزب لطبيعته الثورية مكاناً جيداً في مرحلة الثورة ومرحلة ما بعد بوتفليقة فقط إن استطاع أن يبلور خطاباً سياسياً أكثر واقعية وعملية، وأن يعتمد على مشروع عملي بعيداً عن الراديكالية التي لا تتناسب مع واقع سياسي يحتاج إلى خطاب

74 عبد الرحمن جمعة، حسين آيت أحمد: المعارض الأبديّ.. «من قال لا في وجه من قالوا نعم!»، ساسة بوست، (3 يناير/ كانون الثاني 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/Slxrq

وممارسة أكثر براجماتية وعملية، وأن يوسع قواعده خارج منطقة القبائل.

9- التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية

أ. نشأة الحزب ووجوده السياسي

حزب علماني معارض، أُسس في فبراير/شباط 1989، ترأسه سعيد سعدي، ثم محسن بلعباس. يتركز ثقله السياسي في منطقة القبائل، ويرى أن «الأمازيغية والعروبة والإسلام، إضافة إلى الانتماء المغاربي والأفريقي والبحر المتوسطي، المكونات والمقومات الأساسية للهوية الوطنية». شارك الحزب في الحكومة عام 1999 إثر وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، قبل أن يخرج منها عام 2001، كما قاطع الانتخابات التشريعية التي أجريت في مايو/أيار 2012[75].

ب. أهم الشخصيات المؤثرة

سعيد سعدي

سياسي جزائري، أسس مع زعيمة حزب العمال لويزة حنون واحدة من أوائل روابط حقوق الإنسان في الجزائر، وسجن في أغسطس/آب 1985، وأطلق سراحه في أبريل/نيسان 1987.

انشق عن حزب جبهة القوى الاشتراكية وأسس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي دعا إلى حكم ذاتي في القبائل.

عد سعدي من رموز السياسيين الأمازيغ إلى جانب حسين آيت أحمد، وقد تبنى التوجه العلماني في فصل الدين عن الدولة وحصر الدين في أماكن العبادة، وكان له موقف سلبي من الإسلاميين عموماً دون تمييز بين متطرف ومعتدل وبين عنيف ومسالم متسامح. وفي هذا الإطار دعم قرار المؤسسة العسكرية وقف العملية الانتخابية عام 1991 وإلغاء الدورة الثانية من الاستحقاق التشريعي بحجة «عدم الإخلال بالمسار الديمقراطي» و«منع الجزائر أن تسقط في أيدي الإسلاميين» بعد الفوز الكبير للجبهة الإسلامية للإنقاذ

75 أبرز الأحزاب المشاركة في تشريعيات الجزائر 2017، مصدر سابق.

في الدور الأول.

فاز عام 1997 بمقعد في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، وشارك حزبه في حكومة علي بن فليس بعد فوز عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات أبريل/نيسان 1999، وأسندت إلى الحزب حقيبتان وزاريتان هما: الأشغال العامة والنقل، لكن سعدي سحب وزيريه، في مايو/أيار 2001، احتجاجاً على تعامل الشرطة مع الاضطرابات في منطقة القبائل، وعاد الحزب إلى المعارضة.

ترشح لانتخابات الرئاسة عام 1995، وعام 2004 حيث حصل على 1.94% من أصوات الناخبين، وفي غمرة الربيع العربي دعا، عام 2011، لتنظيم مظاهرات أسبوعية للمطالبة برحيل النظام. وانتقد عام 2013 الأصوات الداعية إلى تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، ودعا لابتعاد الجيش عن اللعبة السياسية، وقال: «إن الطابع العسكري للنظام السياسي الجزائري هو من قاد الجزائر لتكون مثالاً لأعظم كارثة للحياة الحديثة». كما دعا إلى تقليص دور البوليس السياسي في الجزائر، وإلى أن تقوم الأجهزة الأمنية بمهمتها المتمثلة في الدفاع عن الوطن تحت مراقبة السلطة السياسية المنبثقة من الإرادة الشعبية. وخفف من حدته تجاه الإسلاميين وشارك معهم في تجمع نظمته تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة لرئاسيات 17 أبريل/نيسان 2014، وقال إن التيار الإسلامي تطور بشكل لافت بخصوص الفهم الصحيح للنضال الديمقراطي[76].

محسن بلعباس

هو رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الجزائري المعارض، ولد في 15 سبتمبر/أيلول 1970 في تيزي وزو منطقة القبائل، وقد انتخب خلفاً للسعيد سعدي المستقيل في 11 مارس/آذار 2012.

ج. نقاط القوة

– قوة شعبيته في منطقة القبائل.

76 السيرة الذاتية للسياسي الجزائري سعيد سعدي، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/2eDWq

– موقفه القوي المؤيد لإبعاد الجيش عن الحياة السياسية .

– دعمه لثورات الربيع العربي ، وهو ما أكسبه أصوات قطاعات من الشباب وبعض المجموعات ذات الميل الديمقراطي الثوري .

د . نقاط الضعف

– اقتصار شعبيته على منطقة القبائل .

– مواقفه المتطرفة من الدين واللغة العربية بما يتعارض مع قيم المجتمع الجزائري .

هـ . المستقبل

لا يمكن التنبؤ إلا بأن يظل الحزب على وضعه في المجال السياسي ، بسبب اعتماده على الحضور المناطقي في القبائل ، وضعف خطابه السياسي بالمقارنة بأحزاب أكثر قوة ، وأيضاً لضعف هياكله التنظيمية .

10- الحزب الديمقراطي الاجتماعي

أ . النشأة والوجود السياسي

ظهر الحزب إلى الوجود على يد مؤسسه كريم طابو ، أحد أبرز الناشطين اليساريين المعارضين على الساحة الجزائرية ، والذي كان له دور جيد في التظاهرات الأخيرة التي اندلعت في فبراير/شباط من العام 2019 .

وكان كريم طابو يشغل ، بين عامي 2007 و2011 ، منصب السكرتير الأول لـ(جبهة القوى الاشتراكية) ، أقدم حزب في البلاد ، قبل أن يغادر الحزب ويؤسس ، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 ، حزبه الذي لم يرخَّص له بالنشاط[77] .

وكان طابو ، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير المعتمد) ، قد ندد مراراً برفض وزارة الداخلية منحه الترخيص من أجل عقد المؤتمر التأسيسي لحزبه ، وعلى الرغم

77 الإفراج المؤقت عن المعارض الجزائري كريم طابو المتهم بـ«إضعاف معنويات الجيش» ، فرانس 24 ، (25 سبتمبر/أيلول 2019) ، تاريخ زيارة الرابط: 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 . https://cutt.us/ZCLYs

من مراسلاته المتكررة منذ أكثر من سبع سنوات إلى وزراء الداخلية في عهد بوتفليقة وإلى الآن، من أجل استقباله ومناقشة الأسباب التي جعلت الوزارة ترفض الترخيص له، فإن طلباته بقيت حبيسة أدراج الوزارة[78].

ب. أهم الشخصيات المؤثرة

كريم طابو

يعد أبرز الشخصيات القيادية بالحزب، وهو سياسي جزائري معروف، كان يشغل منصب الأمين العام لحزب جبهة القوى الاشتراكية، أقدم حزب معارض في الجزائر، قبل أن ينشق عنه ويؤسس (الحزب الديمقراطي الاجتماعي) الذي لم يحصل على الاعتماد الرسمي بعد. وشارك كريم طابو في جميع المظاهرات الشعبية ضمن الحراك الذي انطلق في الثاني والعشرين من فبراير/شباط من عام 2019، وأدى إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ويحظى كريم طابو بشعبية واسعة وسط المحتجين الذين يتناقلون الأخبار المتعلقة به، أو آراءه خلال المظاهرات، على مواقع التواصل الاجتماعي[79]. وكان كريم طابو في أثناء الانتفاضة الشعبية الأخيرة، ووجهت له تهمة «إضعاف معنويات الجيش»[80]، وهو ما أثار سخطاً في أوساط المحتجين؛ حيث إنه يعد أحد وجوه الحراك الاحتجاجي.

ج. نقاط القوة

– شعبية رئيس الحزب كريم طابو.

– شعبية الحزب ذاته في الأوساط الشبابية الجديدة، خصوصاً الجيل الأصغر الذي اشترك في تظاهرات فبراير/شباط 2019.

78 كمال زايت، الأحزاب غير المعتمدة تتهم وزير الداخلية ومدير الديوان الرئاسي بمنعها من ممارسة نشاطها، القدس العربي، (15 فبراير/شباط 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/szo47

79 من قادة الحراك بالجزائر.. إطلاق سراح كريم طابو، موقع الحرة، (25 سبتمبر/ أيلول 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/QLhYi

80 المصدر نفسه

– اعتماد تنظيم الحزب على كوادر شبابية صغيرة في إدارته وتنظيم حركته .

د . نقاط الضعف

– عدم حصول الحزب حتى الآن على رخصة رسمية .

– الحزب لا يزال تنظيماً حزبياً صغيراً؛ بسبب حداثة نشأته .

هـ . المستقبل

يتوقع أن يحصل الحزب على وضع جيد حال تطور التحول الديمقراطي في الجزائر بفعل الانتفاضة الشعبية الأخيرة التي اندلعت في فبراير/شباط 2019 .

ثالثاً: خلاصة وتوصيات

عرفت الجزائر التعددية السياسية لأول مرة في دستور عام 1989 ، إلا أن الممارسة الحزبية في الجزائر متجذرة في التاريخ؛ حيث عرفت في المرحلة الاستعمارية عدة أحزاب سياسية؛ كحزب الشعب الجزائري ، وحزب نجم شمال أفريقيا ، وحركة انتصار ، على الرغم من أن الهدف الرئيسي لهذه الأحزاب لم يكن الوصول إلى السلطة بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق الحرية والمساواة والاستقلال للشعب الجزائري .

بعد استقلال الجزائر عن فرنسا نشأ نظام سياسي قيّد التعددية السياسية ، وحكم البلاد حزب واحد طوال أكثر من عقدين تأسس على هيكل (جبهة التحرير الجزائرية) .

نتيجة تأزم الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر في الثمانينيات اندلعت انتفاضة شعبية كان من نتائجها صدور عدة قوانين لتقنين الوضع السياسي الحزبي كان الغرض منها العمل على إتاحة حياة حزبية مسيطر عليها من خلال التنظيم الحزبي الحاكم ، وفي نفس الوقت إحداث توازن أمام ضغط الشارع الجزائري الذي كان يغلي باحتقان واسع على الأوضاع السياسية والاجتماعية .

حداثة التجربة السياسية والتعددية في الجزائر في أواخر الثمانينيات أدت إلى انحراف المسار الديمقراطي؛ ما جعل السلطة تعيد النظر في النظام القانوني للأحزاب السياسية في

دستور عام 1996 ، والذي رسخ وضعاً سياسياً استبدادياً أعاق حركة تقدم الأحزاب وتطورها .

عانت الحياة الحزبية في الجزائر قبل ثورة نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بسبب عوامل مختلفة ، أحد أبرز تلك الأسباب وأهمها سيطرة النظام الحاكم (وفي القلب منه الجيش الجزائري) على مجمل قواعد اللعبة السياسية ، لكن هناك أسباب أخرى مرتبطة بضعف الأحزاب السياسية الجزائرية ، وعجزها عن التطور ، وعدم قدرتها على وضع قواعد جديدة للمعارضة السياسية وأخذ المجال السياسي عدة خطوات للإمام .

رغم أن الأحزاب السياسية كانت تملك القوة القانونية– أيام بوتفليقة– في تمثيل الشعب؛ بحكم دستورية وجودها في الساحة والحياة العامة وفي مختلف المؤسسات العمومية الممثلة للشعب ، وتملك أيضاً القدرة على الحشد لكل الفئات والأعمار والثقافات والتيارات المختلفة والمكونة لأطياف المجتمع الجزائري ، فإنها لم يكن لديها القدرة على التفاوض مع النظام على مساحات سياسية تسمح لها بالحضور بشكل أقوى .

ظلت الأحزاب الجزائرية الإسلامية فاعلاً كبيراً في المشهد السياسي الجزائري يصعب تجاهله ، فاز بعضها– في وقت انفتح المجال السياسي على مصراعيه– بالانتخابات البرلمانية (جبهة الإنقاذ) ، وانقلب النظام الحاكم– وعلى رأسه الجيش– على النتائج ، ودخل بعضها في تحالف مع السلطة الحاكمة مدة طويلة (حزب مجتمع السلم) ، وقبلها كان للأحزاب الإسلامية دور مشهود في تحرير الجزائر من الاستعمار ، كما كان للتيار الإسلامي بأطيافه دور توعوي وإصلاحي على المستوى الدعوي والاجتماعي .

مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بتوفير توافق بين مكونات السلطة الحاكمة المختلفة (حزبي التحرير والتجمع والجيش والجهاز الإداري للدولة) وأحزاب المعارضة ، لأن لعبة النظام (بتشكيلاته المختلفة) المتمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفها في الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والثروة والخطاب الرسمي لم تعد مجدية ، بل صارت تضر ويزيد شرها على الدولة والمجتمع الجزائري .

مصادر الدراسة ومراجعها

الكتب:

- إسماعيل قيره وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د. ط)، 2002.

- ربوح ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر. التطور والتنظيم، دار بلقيس، الجزائر، (د. ط)، 2010.

- عروس الزبير، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر، دار الأمين للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. ط)، 1999.

- غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، (د. ط)، 1997.

- فيصل دراج، ومجموعة مؤلفين، موسوعة الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ط1، 1999.

- مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية لصعود الحركة الإسلامية، ترجمة عادل خير الله، شركة المطبوعات، بيروت، (د. ط)، 1999.

- محمد طاهر بن سعدة، النظام السياسي الجزائري، دار إنال، الجزائر، (د. ط)، 1992.

البحوث والدراسات ورسائل الماجستير والدكتوراه

- أحمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة 27، العدد 106، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول 1991.

- بلقندوز خديجة، النظام الحزبي الجزائري من 1989 إلى 2007 (رسالة ماجيستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2013.

- بوعلام حمو، الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي: الجزائر

والمغرب نموذجاً (رسالة دكتوراة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة وهران 2 محمد أحمد ، وهران ، 2015 .

- معبود مريم ، المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية (رسالة ماجيستير) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، 2014 .

- موساوي إبراهيم ، وأونان عاشور ، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر (رسالة ماجيستير) ، كلية الحقوق ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر) ، 2016 .

- هدى ميتيكيس ، توازنات القوى في الجزائر: إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي ، المستقبل العربي ، عدد 172 ، بيروت ، 1993 .

الصحف والمواقع الإلكترونية

- أبرز الأحزاب المشاركة في تشريعيات الجزائر 2017 ، الجزيرة نت ، تاريخ زيارة الرابط: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 . https://cutt . us/VE2qT

- أبو جرة سلطاني ، ويكيبيديا الإخوان ، تاريخ زيارة الرابط: 17 سبتمبر/ أيلول 2019 . https://2u.pw/olvpK

- الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء . . مهدد بالانقسام ، موقع قناة تلفزيون النهار على يوتيوب ، (9 يونيو/حزيران 2017) ، تاريخ زيارة الرابط: 19 سبتمبر/ أيلول 2019 . https://cutt.us/FQcjS

- أحمد أويحيى . . رئيس الحكومة الجزائرية للمرة الرابعة ، الجزيرة نت ، تاريخ زيارة الرابط: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 . https://cutt . us/hPKmX

- أحمد مرواني ، مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر ، معهد واشنطن للدراسات ، (10 أبريل /نيسان 2018) ، تاريخ زيارة الرابط: 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 . https://cutt.us/pK31X

- الإفراج المؤقت عن المعارض الجزائري كريم طابو المتهم بـ«إضعاف معنويات

الجيش»، فرانس 24، (25 سبتمبر/أيلول 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 21 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://cutt.us/ZCLYs

- البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، المؤتمر السابع الاستثنائي المنعقد بتاريخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، الموقع الرسمي للحركة. https://cutt.us/tX4Lk

- بشرى عيواز، بلخادم من معلم إلى مستشار خاص لرئيس الجمهورية، جزايرس، (26 أغسطس/آب 2014)، تاريخ زيارة الرابط: 13 سبتمبر/أيلول 2019. https://1015880/www.djazairess.com/elbilad

- حزب «جبهة التحرير الوطني» الجزائري ينتخب محمد جميعي أميناً عاماً، فرانس 24، (1 مايو/أيار 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 7 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://cutt.us/qsweB

- حزب العمال الاشتراكي، البرنامج السياسي للانتخابات التشريعية لـ 4 ماي 2017، صفحة حزب العمال على موقع الحوار المتمدن، الحوار المتمدن، (10 أبريل/نيسان 2017)، تاريخ زيارة الرابط: 24 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/Lwh21

- حسان زهار، جبهة التحرير الجزائرية.. من القيادة إلى خطر العزل السياسي، عربي 21، (16 أغسطس/آب 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://cutt.us/Xl2K3

- خمسة قادوا الحزب الحاكم بالجزائر.. هكذا كانت نهايتهم سياسياً، موقع أصوات مغاربية، (18 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط: 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://cutt.us/HqVNK

- دالية غانم، مستقبل الحزب الإسلامي الرئيس في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (14 أبريل/نيسان 2015)، تاريخ زيارة الرابط: 23 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/yfLft

- السيرة الذاتية لعلي بلحاج، الموقع الرسمي للشيخ علي بلحاج، تاريخ زيارة الرابط: 12 أكتوبر/تشرين الأول 2019. https://www.alibenhadj.net/page/1

- السيرة الذاتية للسياسي الجزائري سعيد سعدي، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/2eDWq

- سيرة ذاتية للشيخ عبد الله جاب الله، بوابة الحركات الإسلامية، (13 أغسطس/ آب 2015)، تاريخ زيارة الرابط: 17 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/NUG62

- الشيخ محمد بوسليماني، الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم حمس، تاريخ زيارة الرابط: 22 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/HzjNY

- عبد الرحمن جمعة، حسين آيت أحمد: المعارض الأبديّ.. «من قال لا في وجهِ من قالوا نعم!»، ساسة بوست، (3 يناير/ كانون الثاني 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/Slxrq

- عبد العزيز بوتفليقة، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/gyyTP

- عبد القادر مسعود، الشيخ علي بلحاج المعارض الذي لا يزال يخيف النظام، ساسة بوست، (26 فبراير/ شباط 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/OTwHZ

- عثمان لحياني، الجزائر: حركة النهضة تنهي 16 عاماً من الانقسام، العربي الجديد، (10 ديسمبر/كانون الأول 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 19 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/cz2km

- العدالة والنهضة والبناء.. تحالف «استراتيجي» بالجزائر، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/MrWEZ

- عمار سعيداني، جريدة اليمن العربي، (8 ديسمبر/ كانون الأول 2016)، تاريخ

زيارة الرابط: 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/wliYk

- قاسم دحمان، الأحزاب في الجزائر والعمل من داخل مؤسسات الدولة، نون بوست، (22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)، تاريخ زيارة الرابط: 1 أغسطس/ آب 2019. https://cutt.us/T1owr

- كمال زايت، الأحزاب غير المعتمدة تتهم وزير الداخلية ومدير الديوان الرئاسي بمنعها من ممارسة نشاطها، القدس العربي، (15 فبراير/شباط 2016)، تاريخ زيارة الرابط: 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/szo47

- لويزة حنون، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/0M5EF

- محفوظ نحناح، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 28 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/CEhbZ

- من قادة الحراك بالجزائر.. إطلاق سراح كريم طابو، موقع الحرة، (25 سبتمبر/ أيلول 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/QLhYi

- الموقع الرسمي لعبد الرازق مقري، تاريخ زيارة الرابط: 21 سبتمبر/ أيلول 2019. http://makri.net/about.

- موقع ويكيبيديا، عبد الرازق مقري، تاريخ زيارة الرابط: 21 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/R0c77

- ناصر حمدادوش، محطات مضيئة في مسيرة الشيخ محفوظ نحناح، الشروق الجزائرية، (4 يوليو/ أيار 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 29 سبتمبر/أيلول 2019. https://cutt.us/v1eqP

- نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 17 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/jBh2k

- هذا هو عباس مدني مما عرفته، جريدة الشروق الجزائرية، (26 أبريل/نيسان 2019)، تاريخ زيارة الرابط: 25 سبتمبر/ أيلول 2019. https://cutt.us/zNfGn

- ولد عباس. . طبيب مقرب من بوتفليقة يقود «الأفلان»، الجزيرة نت، تاريخ زيارة الرابط: 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://cutt.us/J6NAL

وثائق وبيانات

- المادة الخامسة من دستور عام 1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods International Research Association

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

TTCSP
Think Tanks and Civil Societies Program
University of Pennsylvania

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

fikercenter
+90 535 320 46 03
+90 212 70 77 79
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com